

الفصل الرابع : تجربة البرازيل في اكتساب التكنولوجيا وأثرها في إحداث التنمية

تمهيد:

عند سماع كلمة البرازيل كان أول ما يتبادر إلى الأذهان ذلك البلد الساحر و المشهور بنجومه وسحرته الممارسين لمعشوقة الملايين كرة القدم ورقصة السمبا الشهيرة أو ذلك البلد الذي يعد أول مصدر للبن، لكن وبعد أن أعلن أن البرازيل باتت سادس أكبر اقتصاد عالمي متخطية بريطانيا في نسبة النمو الاقتصادي، شددت إليها الأنظار و سلطت عليها الأضواء وباتت تجربتها الاقتصادية محل تطلع لكل الدول التي تسعى بجهد إلى بلوغ مصاف الدول المتقدمة ،من أجل فك طلاسم التجربة البرازيلية و التي استطاعت خلال عقدين من الزمن الانتقال من دولة تترنح تحت وطأة التضخم والفقر والدين، إلى دولة ذات اقتصاد متطور وصاعد، بحيث أصبحت تُعدُّ من الدول العشر الأولى في العالم بمعايير قوة اقتصادها، ودخلها القومي.

لقد حققت البرازيل على مدى العقدين الماضيين استقرارا اقتصاديا، تجلّت بعض مظاهره في إنخفاض معدلات التضخم، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وإنخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، فضلا عن الحد من التفاوت في الدخل، وانحسار نسبي للفقر، كما أن الدراسات الاقتصادية أشارت إلى أنها لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي تركت أثرا سلبيا على عديد من دول العالم.

كل هذا جعل من هذه التجربة محل دراسة بغية الاستفادة منها، فحتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين كانت غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، ولم تكن قادرة كذلك على السيطرة على نسب التضخم في الأسعار التي راحت ترتفع بمعدلات عالية للغاية، ومظاهر البؤس والفقر، ، فضلا عن انتشار الجريمة والعنف بمعدلات جعلت الحياة هناك شبه مغامرة، و لدراسة هذه التجربة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و التي سوف نستعرضها كالتالي :

المبحث الأول : نظرة عامة على البرازيل

المبحث الثاني :الدورات الاقتصادية التي مرت بها البرازيل .

المبحث الثالث : تجربة البرازيل في نقل التكنولوجيا وأثرها في إحداث التنمية

المبحث الأول: نظرة عامة على البرازيل

كي نقيم مستقبل نمو الاقتصاد البرازيلي يجب إعطاء وصف موجز لها و للخلفيات السياسات والاقتصادية التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة. عبر عرض أهم المراحل الاقتصادية التي مرت بها ، قصد الوقوف على دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد البرازيلي و الإجابة على الإشكالية القائلة بنقل التكنولوجيا إلى هذه الدولة

المطلب الأول: التعريف بالبرازيل

تمتلك البرازيل ثروات طبيعية و بشرية هائلة بحكم موقعها الجغرافي و مساحتها ، كما أنها تعد بلد التعديدات العرقية و الجنسية و الخيرات الاقتصادية وهذا ما سنراه من خلال التعرف عليها .

الفرع الأول: الجغرافيا

تقع البرازيل في النصف الجنوبي من القارة الأمريكية، وتشكل تقريبًا نصف مساحة أميركا الجنوبية، أي ما يوازي (8,511,965 كلم²). تمتدّ على القسم الشرقي لهذه القارة على مساحة طولها من الشمال إلى الجنوب نحو 4395 كلم، ومن الشرق إلى الغرب نحو 4319 كلم. تسعة أعشار هذه المساحة تقع بين خط الاستواء ومدار الجدي، تحدّ البرازيل جميع دول أميركا الجنوبية ما عدا الإكوادور، وتشيلي، حدودها البرية حوالي 15,719 كلم، أما حدودها البحرية على المحيط الأطلسي فتبلغ مع تعرجاتها حوالي 9 آلاف كلم، وهي خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، كما أن الأراضي البرازيلية بمعظمها صالحة للزراعة وغنية جدًا بالموارد الطبيعية والمعدنية، بالإضافة إلى ذلك تملك البرازيل أوسع غابة استوائية في العالم هي غابة نهر الأمازون (ثاني أطول نهر في العالم بعد نهر النيل)، وتشكّل أكبر مولّد ومخزون للأوكسجين فوق الكرة الأرضية.¹

الفرع الثاني: السكان

يقترّب عدد سكان البرازيل من 200 مليون نسمة وهي بالتالي أكبر دول أميركا الجنوبية من حيث الكثافة السكانية وخامس دول العالم. ونظرًا للمساحة الشاسعة للبلاد فإن كثافتها السكانية منخفضة ولا تتجاوز 24 نسمة/كلم²، وقد قفز عدد سكان البرازيل عدة مرات خلال القرن الماضي، فبعد أن كان لا يزيد عن 18 مليون نسمة في عام 1900 تضاعف إلى 40 مليون نسمة عام 1940 ، ثم تضاعف مرة أخرى إلى أكثر من 90 مليون نسمة عام 1970 قبل أن يقفز قفزته الواسعة عام 2010 ويصل الى ما يقرب من 200 مليون نسمة، يتألف سكان البرازيل من 54 % (من البيض) ذوي الأصول البرتغالية والإيطالية والهولندية والألمانية والإسبانية والبولندية، و 39 % من ذوي البشرة البنية والذين ينقسمون بدورهم إلى شقين (المالاتو) سلالة ناتجة

¹ محمد عبد العاطي و آخرون، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، مراكز الجزيرة للدراسات الملفات، سلسلة ملفات القوى الصاعدة، 3، قطر، 2010، ص16.

عن تزاوج البيض والأفارقة)، والكابوكلوز) تزاوج البيض والهنود الأصليين)، والكافوكوز) تزاوج الأفارقة والهنود الأصليين)، و 6 % من السود) أحفاد الأفارقة الذين جلبوا قسرا، ونحو 1 % من المهاجرين من أصول آسيوية وعربية وغيرهم¹.

المطلب الثاني: تاريخ البرازيل

قبل الخوض في تفاصيل إقتصاد البرازيل وجب الوقوف على الحقب التاريخية التي مرت بها البرازيل و أنظمة الحكم التي سادت فيها .

عاش الهنود فيما يعرف الآن بالبرازيل فترة طويلة قبل وصول الأوروبيين الأوائل، الذين قاموا باستكشافها في 26 جانفي 1500 من قبل فيسنتي يانيز بينسون Vicente Yanez Pinzon، بعد ذلك بشهرين ارسل ملك البرتغال دون مانيول Dom Manoel بعثة مجهزة بقيادة العميد بيدرو الفاريس كابرال Pedro Alvares de Cabral الذي أرسى بأسطوله على الشواطئ البرازيلية في 24 ابريل 1500، واعتقادا منه بأنها جزيرة وبعد ضمها للتاج البرتغالي قام بإطلاق اسم جزيرة الصليب الحق Ilha de Vera Cruz عليها، ولكن الملك غير هذا الاسم بعد وقت قصير وأطلق عليها اسم جزيرة "أرض الصليب المقدس Terra de Santa Cruz"²، وبعد عدة سنوات أصبحت هذه الجزيرة تحمل الاسم المعروف بالبرازيل الذي ينسبه البعض إلى اللقب الذي كان يطلق على جامعي الخشب الأحمر بلون النار الذي اكتشف فيها والذي عرف بهذا الاسم نسبة إلى الصباغ الذي كان يستخرج منه و الذي إذا ما عرض للشمس يكتسب لون الجمر الذي يعرف في اللغة البرتغالية و الاسبانية بالبراسا (Brasas) ومنه اشتقت كلمت البرازيليون (Brasileiros) وكان من ذلك البرازيل³.

ومنذ ذلك الحين ولمدة قاربت الثلاث قرون و البرازيل تحت وطأة الحكم البرتغالي تخضع للملك عبر "حاكم عام"، وقد تحولت البرازيل مع هذا النظام الإداري الاستعماري إلى أكبر مركز في العالم لزراعة قصب السكر وهو ما تسبب في جلب مئات الآلاف من الرقيق الأفارقة والقضاء على أغلب السكان الأصليين الذين لقوا حتفهم إما دفاعا عن أنفسهم، أو في معسكرات العبودية، أو بالأمراض التي جلبها معه الرجل الأبيض وفي مقدمتها الجدري الذي يعتقد أنه فتك بآلاف السكان الأصليين⁴.

لقد استمر الحكم البرتغال للبرازيل كمستعمرة تابعه لها إلى غاية عام 1815 وهي السنة التي شهدت البرازيل فيها نقلة مهمة في تاريخها السياسي حين قام الملك البرتغالي جون السادس بمنح البرازيل صفة المملكة السيادية لكن مع بقائها في حالة من الاتحاد مع البرتغال، وفي عام 1822 خطا الأمير (بيدرو دي ألكانترا) الذي حكم مملكة البرازيل وصيا على عرش والده (جون السادس) خطوة تاريخية حين رفض عودة البرازيل مستعمرة تحت حكم البرتغال، وفي 7 سبتمبر من ذلك العام أعلن (بيدرو ألكانترا) الذي سيعرف لاحقا باسم (بيدرو الأول) إستقلال البرازيل، وصار أول إمبراطور للبلاد، وخاض حربا ضد البرتغال استمرت حتى 8 مارس 1827، وهو تاريخ استسلام آخر عسكري برتغالي في البرازيل⁵.

¹ محمد عبد العاطي مرجع سابق، ص 17.

² Brazil - Article on Brazil from the 1913 *Catholic Encyclopedia*

<http://www.newadvent.org/cathen/02745c.htm> (21/12/2012 23:15)

³ شاكر مصطفى، الأدب في البرازيل، إصدارات عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص 16.

⁴ محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 13.

⁵ نفس المرجع، ص 14.

بقيت البرازيل تحت الحكم الملكي لما يقارب النصف قرن وكانت أطول فترة للحكم الملكي تحت حكم الإمبراطور بيدرو الثاني الذي خلف أباه من 1831 إلى غاية 1889 تاريخ إعلان قيام الجمهورية بعد قيام قادة الجيش بالإطاحة بالحكم الملكي، وبهذا أصبحت البرازيل جمهورية في 15 نوفمبر عام 1889م، وقد أقر الشعب دستورا عام 1891م على غرار دستور الولايات المتحدة، وتم انتخاب الجنرال مانويل ديدورو دافونسيكا أول رئيس للبرازيل، وكان حكم فونسيكا حكما استبداديا غير من رؤساء البرازيل الأوائل، وسرعان ما تولى منصب الرئاسة زعماء سياسيون من ولايتي ساو باولو و ميناس جيراس وهما أكبر الولايات قوة.¹ لقد بقيت البرازيل تحت ما يعرف بالحكم الشعبي الذي خلف الحكم الملكي إلى غاية التحول إلى الحكم العسكري و الذي سيدخل البرازيل محطة تاريخية جديدة و طويلة و حرجة من تاريخها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، و التي سيسيئر عليها كبار رجال تصدير البن، ولن تكتب لها النهاية إلا في عام 1974 ، فعلى مدار تلك الفترة الطويلة تعاقبت الحكومات العسكرية الاستبدادية على حكم البلاد في فترة تراجعت فيها الحريات، وُفتحت فيها المعتقلات، وسقطت البلاد في حروب أهلية وأزمات إقتصادية، وخلال تلك الفترة يبرز اسم الزعيم البرازيلي غيتوليو فارغاس الذي صعد إلى سدة الحكم مرتين الأولى من 1930 وحتى 1945، والثانية من 1951 وحتى 1954 ومن ثم تعاقبت الحكومات العسكرية إلى غاية تولي الجنرال إيرنستو غيسيل 1974 1979 رئاسة البلاد ثم خليفته الجنرال جون بابتيستا فيغوريديو (1979-1985) تم التحول التدريجي عن النمط الاستبدادي في سبيل الانتقال إلى الحكم المدني المؤسسي الديمقراطي الذي ترسخت معالمه مع الحكومات المدنية التي تولى فيها رئاسة البلاد شخصيات سياسية توجت بأول رئيس مدني سنة 1985 بتولي خوسيه سارني زمام الحكم إلى غاية اختيار أول رئيس منتخب يصوره مباشرة من طرف الشعب سنة 1990 وفيرناندو كولور.²

بيد أن استمرار الحكم المدني الديمقراطي في البرازيل لمدة عشرين عاما متواصلة منذ أفول نجم الحكم العسكري، لم يكن بالأمر الهين خاصة بعد وفاة تانكريدو دي ألميدا نيفيز أول رئيس منتخب من جانب المجلس التشريعي وممثلي الولايات قبل توليه السلطة رسميا وبعد إجبار الرئيس فيرناندو كولور دي ميللو أول رئيس منتخب بصورة مباشرة من جانب الشعب في عام 1992 على الاستقالة على إثر اتهامات بالفساد، ولم تشهد البرازيل إستقرارا على المستوى السياسي سوى مع إنتخاب فيرناندو هنريك كاردوسو رئيسا في عام 1994 ثم بعده لولا دا سيلفا في 2000.³ ثم تتوجت الديمقراطية بانتخاب أول امرأة في سنة 2010 وهي ديلما فانا روسيف.

¹ تاريخ البرازيل، موسعة المعرفة ، متوفر على الموقع: <http://www.marefa.org/index.php> : (2013/02/22 00:23).

² محمد عبد العاطي، مرجع سابق ص 14.

³ مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، دفاثر السياسة و القانون عدد خاص 1 أفريل جامعة قاصدي مبراح ورقلة الجزائر

المطلب الثالث: الموارد الاقتصادية

إضافة إلى أهمية الموقع وعظم المساحة وضخامة الحجم السكاني، تتمتع البرازيل بموارد وإمكانات عالية، في مقدمتها المواد الخام والزراعية والرعوية والمعدنية فضلا عن الاستفادة من تنوعها البيئي في تطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية إلى غاز الإيثانول.

تحتل البرازيل المرتبة السادسة عالميا في حجم القوى العاملة (95 مليون عامل). وتتوزع هذه القوى على قطاع الزراعة (20%) ، والصناعة (14%) ، والخدمات (66%) : حيث تقدر نسبة مساهمة الزراعة 5.4% والصناعة 27.4% والخدمات 67.2% ، إلى الناتج المحلي الإجمالي.¹

الفرع الأول: الزراعة

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في البرازيل نحو 50 مليون هكتار في مقابل نحو 180 مليون هكتار للأراضي الرعوية² ، ونظرا لهذه الإمكانيات المساحية الكبرى فان البرازيل تعد عملاق زراعي، فهي الدولة الأولى في إنتاج البن والحوامض والكافوا، ومن الدول الأولى في إنتاج السكر والقطن والصويا والقمح، وصناعة النبيذ، وتصدير الخضار والثمار واللحوم والأسماك. ويمتاز قطاعها الزراعي بمشاريع التصنيع الزراعي واستغلال الأراضي الواسعة لديها في الاستثمار في هذا القطاع، الذي يعتبر أحد أعمدة تجارتها مع الخارج، ولا تغادر البرازيل المراتب الأربعة/الخامسة الأولى في عديد من المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الاقتصادية مثل القطن حيث في سنة 2009 احتلت المرتبة الرابعة بنسبة 8.3% من الإنتاج العالمي.³

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فهي تمتلك 200 مليون رأس وهو ما يعادل 13% من إجمالي ثروة العالم من الماشية. كما أنها واحدة من أكبر دول العالم في إنتاج اللحوم بطاقة إنتاج سنوية مقدارها 15 مليون طن. كما تحتل المرتبة السادسة بين أكبر دول العالم إنتاجا للألبان بطاقة إنتاج سنوية مقدارها 22 مليون طن.⁴ والجدول الموالي يوضح موقع البرازيل من الإنتاج العالمي لبعض المحاصيل الزراعية.

¹ Brazil : <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/br.html> (02/01/2013. 12:23.)

² محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص16

³ Mylène GAULARD, *L'économie du Brésil*, Paris : Éditions Bréal, 2010 ,p63

⁴ محمد عبد العاطي، نفس المرجع، ص17.

الجدول رقم 4-1 المحاصيل الزراعية في البرازيل لسنة 2009.

المحاصيل الزراعية	مرتبة البرازيل عالميا	نسبة الإنتاج العالمية
القصب السكري	1	40.1%
البرتقال	1	32.7%
الأناناس	1	13.8%
البن	1	40.3%
الحوم البقرية	2	18.2%
التبغ	2	14.1%
السوجا	2	25.2%
القمح الصلب	3	21.4%
لحوم الدواجن	3	26.4%
الفلفل	4	17.9%
الذرة	4	5.3%
القطن	4	8.3%
الحمضيات	4	7.2%

Source : Myléne GAULARD, L'économie du Brésil, Paris : Éditions Bréal, 2010, p63 .

من الجدول أعلاه يتجلى بوضوح أن البرازيل تعد من أكبر الدول الزراعية في العالم هذا ما جعلها تبرز في مجال الصناعة الزراعية أو تلك التي تعتمد على المواد الزراعية.

الفرع الثاني: الصناعة و الطاقة

بعد أن تكلمنا عن الزراعة في البرازيل سنتطرق في هذا المطب للقدرات الصناعية و الموارد الطاقوية التي تتمتع بها هذه الدولة من خلال إبراز أهم مواطن القوة الصناعية فيها و ابرز الموارد الطاقوية التي تستخدمها.

اولا : الصناعة

تعد البرازيل من الدول المصنعة وهذا لامتلاكها صناعات في مجالات متعددة حيث يشكل بناء وسائل الملاحة، من الزوارق واليخوت الفخمة إلى ناقلات النفط (سعة 300 ألف طن)، كذلك المعدات الضخمة والثقيلة والقاطرات، أحد أهم ركائز

الصناعات البرازيلية الثقيلة، كذلك صناعة السيارات بأحجامها المختلفة، وأنظمة الرادارات والكاشفات عن بعد. كذلك فالبرازيل تصنع عتاد المعلوماتية وبرمجتها للقطاع المصرفي والإلكترونيات والألعاب والأخشاب والأثاث والأدوات المنزلية، و المنتوجات البتر وكيميائية والأحذية والورق، وأجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية. وتعتبر هذه المصنوعات من أهم الركائز في صادراتها وتجارتها الخارجية.¹

كما أنها تعد رائدة في مجال صناعة الطائرات بامتلاكها «إمبراير»، التي تعد ثالث أكبر شركة مصنعة للطائرات التجارية في العالم براس مال قدر 5.4 مليار دولار، ولديها مصانع خارج مدينة ساو باولو ومصانع أخرى ستفتح قريباً في البرتغال وملبورن في ولاية فلوريدا. وتتمتع ما تنتجه الشركة من طائرات، بينها مقاتلات وطائرات نفائثة خاصة وطائرات الركاب طراز «E-195»، بروج كبير، كما أنها تمثل 37 في المائة من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أميركا، بالإضافة إلى ما سبق يمكن ذكر ان البرازيل تعد أكبر منتج للأحذية والجلود وصناعة ذات قدرة تنافسية عالية؛ تحتل المرتبة الثالثة في العالم لإنتاج المشروبات الغازية، تحتل المركز الخامس من صناعة المطاط، سادس أكبر سوق لمستحضرات التجميل، مع 9 مليارات دولار أمريكي في مبيعات سنوية؛ سابع أكبر الصناعة الكيميائية؛ ثامن أكبر منتج للصلب ب 27 مليون طن في السنة؛ عاشر أكبر منتج للسيارات 1.8 مليون سيارة في السنة وهذا ما جعل البرازيل تزيد من تصدير السلع التقنية ذات المستوى المتقدم والمتوسط.²

ثانياً: الطاقة

تعتبر البرازيل ثاني أكبر منتج للنفط في أميركا الجنوبية بعد فنزويلا. ويحتوي حقلاً البترول كامبوس وسانتوس، واللذان يقعان في جنوب شرق البلاد، على الغالبية العظمى من احتياطات النفط المؤكدة في البرازيل، كما يسهمان بأكبر قدر من الإنتاج النفطي في البلاد. ويتم استخراج معظم النفط البرازيلي من منطقة المياه بالغة العمق في المنطقة البحرية المواجهة لسواحل المحيط الأطلسي.³ حيث وفي سنة 2006 أعلنت البرازيل بحسب الاستشرافات المستقبلية أنها سوف تحقق الاكتفاء الذاتي من الإمدادات الطاقوية وهذا ما استطاعت تحقيقه بعد سنتين فقط حيث في سنة 2008 حققت الاكتفاء الذاتي فيما يخص البترول، كما أنها تعتمز عن طريق شركتها الرائدة بتروبراس و التي قامت بإستثمار 174 مليار دولار للفترة (2009-2013)،⁴ بالخصوص بعد إكتشافها لخامات نفطية جديدة تقدر بنحو 6 إلى 8 بليون برميل في حقول قديمة (تضم كلا من النفط والغاز الطبيعي) وذلك في حقل تيوبي Tupi

¹ أحمد علّو البرازيل عملاق اقتصادي، مجلة الجيش العدد 308 - شباط، 2010

(14: 23 /13/12/2012) <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=27268>

² جوان فوريرو، كيف أصبحت «إمبراير» البرازيلية ثالث أكبر مصنع للطائرات التجارية في العالم، مقال منشور في جريدة الشرق الأوسط الأحد 15 ذو الحجة 1431 هـ 21 نوفمبر 2010 العدد متوفر 11681

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=596134&issueno=11681#.UTr4rNbkrlE> (14/12/2012. 22 :00)

³ اقتصاد البرازيل: http://www.marefa.org/index.php/اقتصاد_البرازيل (21:22 /2012/09/13)

⁴ Charline Jacob-Nassimian **Brésil Etat des lieux de la coopération internationale et des investissements étrangers** , Etude réalisée sous la direction d'IDEFIE, Juillet 2010 , p04.

الواقع ضمن حوض سانتوس، على بعد نحو 300 كم من ساحل ريو دي جانيرو. وتقع هذه الاحتياطات المكتشفة في المياه الواقعة على عمق يزيد عن 18.000 قدم أسفل مياه المحيط.¹ كما أن نفس الشركة تصبو إلى زيادة إنتاج النفط إلى أكثر من 30 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2015، أي بزيادة تقدر بنحو مليون برميل يوميا على مدى السنوات الأربع المقبلة. لقد ارتفع إنتاج النفط البرازيلي أكثر من 100 ألف برميل يوميا في عام 2010، من المتوقع أن يرتفع بنحو 200 ألف برميل يوميا هذا العام، حيث إن خمسة مشاريع عملاقة جديدة بطاقة إجمالية تقرب من 0.6 مليون برميل يوميا من المقرر أن تبدأ في الإنتاج في هذا العام، ثلاثة منها قد بدأت بالفعل في الإنتاج.²

أما فيما يخص الطاقات البديلة يُعد إنتاج الإيثانول من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة الأخرى في البرازيل؛ فبعد أزمة الطاقة في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 (في ذلك الوقت كانت البرازيل تعتمد بشدة على الواردات النفطية) أطلقت الحكومة العسكرية في البرازيل البرنامج الوطني لإنتاج الكحول. وقد وُجِّه هذا البرنامج لزيادة إنتاج الكحول من قصب السكر، فضلا عن تحديث وتوسعة معامل تقطير السكر القائمة بالفعل، وتطوير وحدات إنتاجية جديدة. وقد قدم هذا البرنامج حوافر ضريبية لتوسعة صناعة السكر، ولقي مساندة من استثمارات القطاعين العام والخاص. وقد حوّلت حكومة البرازيل شركة بتروبراس الحق في شراء وتوزيع إيثانول قصب السكر في البلاد، وبحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية AEIA تعد البرازيل واحدة من أكبر دول العالم إنتاجا للإيثانول، وأكبر مصدر لهذا النوع من الوقود عالميا.³

مما دفع ببعض الشركات العملاقة إلى تطوير تقنيات جديدة لتماشي مع وقود الإيثانول باعتباره كبديل موثوق لمصادر الطاقة ، ففي عام 2002 قدمت شركة فورد نوعا جديدا من السيارات المتوافقة مع استخدام الإيثانول، وتبعتها شركة فولكس فاغن في عام 2003 ، حيث استحدثت نوعا من السيارات التي تتوافق مع استخدام أنواع الوقود الثلاثة: الإيثانول، أو لجازولين، أو الوقود المهجن من النوعين ، هذا ما دفع بالحكومة البرازيلية إلى دعم هذه الأنواع الجديدة عن طريق تقديم حوافر للمستهلكين لشراء السيارات المتوافقة مع الإيثانول، وذلك من خلال خفض ضرائب الشراء بنسبة 2 % مقارنة بالسيارات التي تعمل محركتها بالجازولين فقط ،وهذا ما جعل إنتاج هذا النوع من السيارات يزدهر ففي عام 2004 كان إنتاج هذا النوع من السيارات قد بلغ 328.300 سيارة قبل أن يقفز حجم الإنتاج في عام 2008 إلى 5 ملايين سيارة ، واليوم تبلغ نسبة السيارات الجديدة المنتجة في البرازيل والمتوافقة مع استهلاك الإيثانول 90 %،⁴ بالإضافة إلى ما سبق من مصادر طاقة فان البرازيل تحتل مراتب جد متقدمة في مجال إنتاج الكهرباء حيث احتلت المرتبة 11 عالميا بحسب إحصائيات 2010 و الجدول الموالي يوضح ذلك بالتفصيل .

¹ اقتصاد البرازيل ،مرجع سابق .

² نعمت أبو الصوف ، صناعة النفط البرازيلية تمر بتحديات جذرية، صحيفة الاقتصادية ،الأربعاء 30شوال 1432هـ الموافق 28سبتمبر 2011 العدد: (45: 20 15/09/2012); http://www.aleqt.com/2011/09/28/article_584622.html

³ اقتصاد البرازيل،مرجع سابق

⁴ محمد عبد العاطي،مرجع سابق،ص73.

الجدول رقم 4-2 مصادر الطاقة في البرازيل

البرازيل	الرتبة العالمية	الكمية
إنتاج الكهرباء	11	489.5 billion kWh
الاستهلاك	12	438.3 billion kWh
التصدير	56	1.257 billion kWh
الاستيراد	7	36.63 billion kWh
إجمالي الطاقة الإنتاجية للمولدات المثبتة حاليا	11	106.2 million kW
التوليد من الوقود الأحفوري	196	17.1%
التوليد من المصادر النووية	31	1.9%
توليد الطاقة الكهربائية عن طريق المحطات المائية	20	74.7%
توليد من مصادر الطاقات المتجددة	31	6.3%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من إحصائيات دائرة معلومات الطاقة - EIA - إحصاءات الطاقة الرسمية من الحكومة الأمريكية.¹

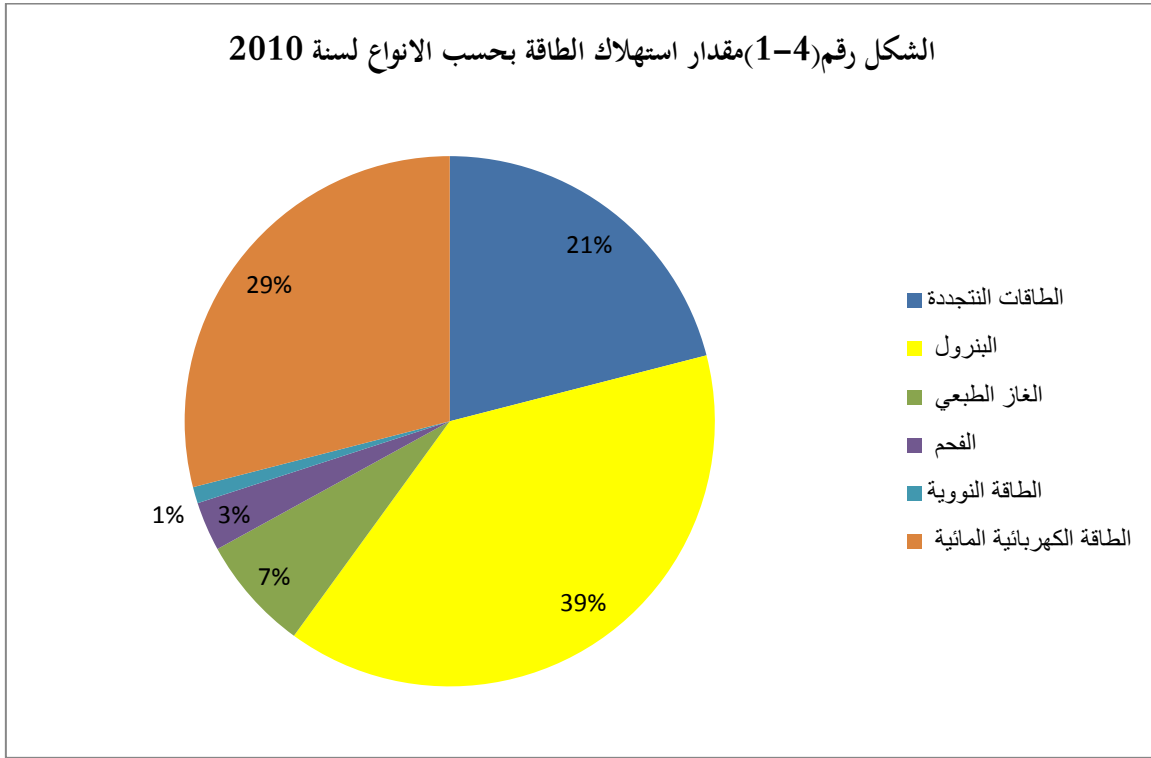
من خلال الجدول يمكن القول أن البرازيل من أبرز الدول المنتجة للطاقة الكهربائية وبالأخص تلك التي تعتمد على الموارد المائية بحكم مرور ثاني أكبر نهر في العالم على أرضها وتحتل بذلك مركزا متقدما عالميا , كما أنها تنتهج درب الطاقات البديلة و الدليل على ذلك مركزها 31 على المستوى الدولي حتى ولو كانت نسبة التوليد المعتمدة عليه لا تتعدى 6.3, كما أنها تتوافر على معاملات نووية موجهة للاستعمالات السلمية .

¹ الموقع الرسمي . 15 : "http://www.eia.gov/totalenergy/12/01/2013 00:00"

أما فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي ففي عام 2010، أنتجت البرازيل 445 بليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، حيث كان مرتبطا غالبية هذا الإنتاج مع النفط.

بالنسبة للاستهلاك الغاز الطبيعي هو جزء صغير من مزيج الطاقة في البلاد بشكل عام، تشكل 7٪ فقط من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2010، كما أن الاحتياطي الذي يمتلكه 14.7 ترليون قدم مكعب بحسب الجريدة الرسمية البرازيلية الصادرة في 2012.

كما أنها تعد من أكبر المستهلكين للطاقة أما جملة الاستهلاكيات فتتمثل في البترول و الكهرباء إضافة إلى اعتمادها على مصادر طاقة أخرى كالفحم الحجري و الغاز الطبيعي و هذا ما يوضحه الشكل الموالي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات دائرة معلومات الطاقة - EIA - إحصاءات الطاقة الرسمية من الحكومة الأمريكية.¹

يوضح الشكل أن البرازيل تعد من أبرز مستهلكي الطاقة فهي تاسع أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وهي الثالثة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وراء الولايات المتحدة وكندا، وقد زاد إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في البرازيل بما يقرب من الثلث في العقد الماضي، ويرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي وهذا بحكم توفرها على مراكز صناعية وإنتاجية جبارة كما أن تعدد وكثرة فروع الشركات الأجنبية المتواجدة على أراضيها و عمليات الإنتاج التي تقوم بها تحتم على البرازيل إنتاج واستهلاك الطاقة، بالإضافة إلى ذلك حققت البرازيل خطوات كبيرة في زيادة إنتاج الطاقة الكلي، ولا سيما النفط والإيثانول.²

¹ <http://www.eia.gov/totalenergy/01/12/2013>

² **Energy information administration Brazil**

<http://www.eia.gov/cabs/brazil/Full.html> ;(12/01/2013. 01 :15.)

المبحث الثاني: الدورات الاقتصادية التي مرت بها البرازيل .

تعد البرازيل من أخصب وأوفر الأراضي في العالم و أكبرها امتلاكاً للثروات الطبيعية ,كم أنها تتمتع وبمجموعة متناعمة من العرقيات و الثقافات و هذا جعل منها من أهم اقتصاديات العالم في هذا العصر وبامتلاكها لكل هذه الموارد الاقتصادية و البشرية إستطاعة البرازيل أن تشيد اقتصاد قوى لكنها وقبل بلوغ مراحل النضوج مرت كسائر الدول بما يعرف بالدورات الاقتصادية و التي غالباً ما ارتبطت بأنظمة الحجم التي كانت تسود هذا الدولة و التي سبق وان اشرنا إليها ،فكان نظام حكم انتهج سياسات و أيديولوجيات اقتصادية تخصه سنأتي على ذكرها ببعض من التفصيل .

المطلب الأول: المرحلة الاستعمارية و بداية التحرر

لقد مر اقتصاد البرازيل بحلقات اقتصادية متعاقبة و هذا بحكم تاريخ و توجه السلطات التنفيذية للبلاد والتي يمكن حصرها فيما يلي

الفرع الأول: مرحلة الخشب الأحمر « cycle » du bois de braise .Le

بعد قدوم المستعمرة البرتغالي و إكتشافه لخشب الفحم الأحمر الذي كان يستعمل من اجل استخراج الدهان و الصباغة الموجهة لصناعة المنسوجات حيث قاموا بتصديره لأوربا و بالتالي أصبح أول مورد طبيعي اقتصادي تغنمه البرتغال من البرازيل ولكنه لن يكون الأخير¹

الفرع الثاني: دورة القصب السكري 1660-1570 Le cycle du sucre

تعتبر هذه المرحلة ثاني الحلقات التي مر بها اقتصاد البرازيل كما أنها تعد بداية لإنشاء أول منظومة اقتصادية مبنية على زراعة القصب السكري قصد إستخراج و صناعة السكر ،وتوجيهها إلى التصدير لكن كان نقص اليد العاملة هو العيب الوحيد ،لذا لجأ الرجل الأبيض إلى الاستعانة بالعبيد من السكان الأصليين وهذا ما جعل سوق العبيد يزدهر في تلك الحقبة الزمنية ،ثم واصل النمو باستقدام العبيد من إفريقيا إلى أن وصل عدد المستقدمين 3ملايين عبد اسود في مطلع سنة 1850.²

إلى غاية سنة 1670 كان هذا هو النمط الاقتصادي الذي يسود المنطقة ،و باستقدام العبيد الذين كلفوا بإنشاء البني التحتية للبرازيل من سكك الحديد من أجل ربط المناطق الداخلية و المزارع الإقطاعية المعنية بزراعة القصب السكري الموجه للصناعة بموانئ التصدي و التي جعلت من هذه الصناعة تحتكر الأسواق و وتجعل من هذه المنطقة غنية إلى غاية ظهور منافس جديد على الساحة وهو السكر الكاريبي الذي أنهى الاعتماد عليه مما دفع برؤوس الأموال إلى الهجرة و الخروج للاستفادة من الوفرة الموجودة في المناطق المطلة على البحر الكاريبي و بهذا انتهت هذه الحقبة التي تسيد فيها القصب السكري الاقتصاد البرازيلي.³

¹ Myléne GAULARD , **L'économie du Brésil**, op.cité, p10.

² Ibid,p11.

³ Marie-Françoise Fleury , **Les contrastes du développement au Brésil**. op, cité p3

الفرع الثالث: دورة الذهب. *Le cycle de l'or* 1680-1780

مع إكتشاف مناجم الذهب في الاراضي الداخلية للبرازيل سنة 1680. بدءا ما يعرف بجمي الذهب استقطب هذا المجال العديد من البرتغاليين الذين هاجروا من أجل الحصول على الغنيمة مستقدمين معهم العبيد قصد تشييد البني التحتية المرافقة لهذا القطاع الاقتصادي الذي، حيث أن 90% من العبيد في البرازيل ولدوا في المناطق الداخلية الغنية بالذهب، كما أن هذه الدورة صاحبها تشييد أول مدينة كبيرة رمزت إلى القوه ألا وهي اوروبريتو (uro preto) التي تعرف الآن فيلا ريكا (vila rica) و التي تجاوز تعداد سكانها في ذلك الوقت مدينة نيو يورك، كما أن هذا الاكتشاف الباهر جعل من البرتغال تعوض الخسائر التي تكبدتها بفقدانها لمستعمراتها الآسيوية، هذا ما جعل من البرازيل تصبح جوهرة تاج المستعمرات البرتغالية.¹

لم تقتصر هذه الدورة الاقتصادية على تنمية الموارد الذهبية فقط بل تعدت ذلك ودفعت بعجلات اقتصادية أخرى إلى البروز ومن أهمها ولادة ما يعرف بالاقتصاد الرعوي قصد توفير اللحوم بأنواعها و استغلال الثروة الحيوانية و التي لا تزال البرازيل تعتمد عليها لغاية الوقت الراهن.²

الفرع الرابع: دورة القهوة و القطن و المطاط *Les cycles du café, du coton, du caoutchouc*

تزامنت هذه الحقبة مع تراجع إنتاج الذهب في البرازيل و اضمحلال إنتاج القطن الذي سببته الحرب الأهلية في النصف الشمالي من القارة الأمريكية 1776-1783 كل هذا جعل البرازيل تزيد من تركيزها على صناعة القطن و صناعة السكر مغتتمه هذه الفرصة حيث عرفت رواجاً كبيراً للقطن البرازيلي الذي شكل ثلث مصادر الصناعة البريطانية، وواصلت البرازيل غزوها لهذه السوق فبحلول 1800 كانت إجمالي تصديرها للقطن تقدر 85% من إجمالي التجارة العالمية لكن و بعد تعافي الاقتصاد الأمريكي بدأت صناعة القطن تنحسر تدريجياً وتمهد الطريق لأنواع أخرى كالقهوة التي لاقت رواجاً كبيراً في أوروبا في تلك الحقبة حيث في سنة 1880 حققت البرازيل 56% من الإنتاج الدولي للقهوة التي كانت مرتكزة في ريو برايا و ساو باولو، كما أن إكتشاف شجرة سيرجويرا و التي تعد المصدر الطبيعي لاستخراج المطاط في غابات الأمازون جعل منها مصدراً لاستعمالها في المصانع الأوروبية وأمريكا الشمالية ومن هنا بدأت حلقة المطاط الطبيعي البرازيلي.³

يكتشف كل هذه الموارد الطبيعية التي سوف تصبح في المستقبل من أهم مواطن قوة الاقتصاد البرازيلي و الذي سوف يحاول دخول مجال التصنيع وخاصة في المجال الغذائي بقوة و التي شكلت 57% من إجمالي الإنتاج الصناعي في البرازيل سنة 1907⁴، مشكلة مع تصنيع الأحذية و صناعة النسيج القطاعات الصناعية البارزة و هذا إلى غاية تبنيه سياسة التصنيع عوضاً عن الاستيراد و التي انتهجها في مطلع الخمسينيات إلى غاية ثمانينات القرن المنصرم.

¹ Myléne GAULARD , *L'économie du Brésil* .op, cité , p12

² Marie-Françoise Fleury , *Les contrastes du développement au Brésil*, op, cité , p8.

³ Myléne GAULARD, op, cité, p13-14.

⁴ Ibid, p20.

المطلب الثاني مرحلة الحكم العسكري

بعد التحرر من الحكم البرتغالي حكمت البرازيل من طرف الحكومات الشعبوية إلى غاية استيلاء العسكر على الحكم معلنين بداية حقبة جديدة في تاريخ البرازيل، و التي ستتخللها محطات كثيرة و التي سوف نحاول إلقاء الضوء على أبرزها في هذا المطلب.

الفرع الأول: العصر الذهبي أو المعجزة الاقتصادية

لقد تبعت البرازيل الخطى التي نحتها بقية دول أميركا اللاتينية، حيث تميزت الفترة من 1950 وحتى 1980 بتبني سياسة التصنيع عوضا عن الاستيراد، واتبعت الحكومة سياسة الحماية والدعم الجماهيري وبعضا من المشاركة المباشرة (في المشروعات المملوكة للدولة)؛ وذلك من أجل دعم قاعدة التصنيع في البلاد¹.

كما أن هذه الفترة، شهدت تشكيل شركة النفط البرازيلية بتروبراس Petrobras في عام 1954، ومنحتها الدولة حقوق احتكار التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره. وفي المقابل سمحت الدولة لشركات التكرير الخاصة بالاستمرار في العمل لكن دون أن تتوسع في أنشطتها. ومن 1950 وحتى 1980 نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عالية جدا، ونوع هذا الاقتصاد من قاعدته الصناعية². كما أن هذه الحقبة كانت شاهدة على تأسيس شركة امبراير لصناعة الطائرات في سنة 1969.

إنتهجت البرازيل هذه السياسة قصد الانتقال من إستراتيجية إحلال الواردات، إلى إستراتيجية الإنتاج للتصدير وهي في الوقت نفسه، تبين أهمية السياسة التجارية بالنسبة للبلدان التي توجد فيها أسواق محلية واسعة نسبيا وقبل عام 1964 كان الإنتاج في البرازيل، يتمتع بحماية كبيرة سواء التعريفات الجمركية، أو القيود الكمية، ففي الخمسينات وبداية الستينات، كانت معدلات صافي الحماية لكل سلع التجارة الدولية، تتراوح بين 50. 100%، ولكنها كانت أعلى بكثير بالنسبة للسلع المصنعة عنها في حالة السلع الأخرى، ولم تكن السياسة التجارية المتبعة، تشجع على التصدير، بسبب المبالغة في سعر الصرف الأجنبي، فكان صافي الضرائب الضمنية على الصادرات يتراوح بين 30 - 40%، وتزيد هذه النسبة بوضوح في حالة السلع المصنعة وقد حقق الاقتصاد البرازيلي تقدما في بعض جوانبه³.

بفضل هذه السياسة شهد الاقتصاد البرازيلي نموا سريعا وتنوعا كبيرا في نشاطاته الإنتاجية نتيجة لسياسة التصنيع لإحلال الواردات فيما بين عام 1950 و 1961، حيث تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 7% سنويا، وكانت الصناعة التحويلية تمثل قاطرة النمو بتحقيقها معدل نمو سنويا يزيد على 9% خلال هذه الفترة، وذلك مقارنة بنمو القطاع الزراعي بنحو 4.5% فقط، ونتيجة لهذه السياسة التصنيعية شهدت الصناعة تغييرات هيكلية واضحة، فقد انخفضت أهمية الصناعات التقليدية مثل المنسوجات

¹¹ Myléne GAULARD, op, cité ,p21.

² محمد عبد العاطي و آخرون، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، مرجع سابق، ص59.

³ إبراهيم نوار، أميركا اللاتينية الواقع والمتغيرات: تنمية الفقر وهموم التبعية

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215180&eid=130 (22/01/2013 .21 :30):.

الملابس والمنتجات الغذائية، بينما زادت فروع صناعية أخرى مثل معدات النقل والآلات والمعدات الكهربائية والصناعات الكيماوية مقارنة مع ثلاثينيات و أربعينيات القرن،¹ و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول:رقم 4-2 معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 1920-1980

الفترة	الناتج المحلي الحقيقي	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة
1930-1920	4.2	3.7	3.9
1940-1930	5.1	2.0	8.9
1950-1940	5.9	3.1	7.7
1960-1950	7.4	4.6	9.2
1970-1960	5.9	2.9	6.9
1980-1970	8.6	5.5	9.3

Source *Fernando de Holanda Barbosa ECONOMIC DEVELOPMENT: THE BRAZILIAN EXPERIENCE* Basingstoke, Hampshire 1998.p2

يتمثل بوضوح أن هذه الإستراتيجية أتت أكلها وهذا ما شارحت إليها الإحصائيات ،خاصة فيما يخص قطاع الصناعات الذي شهد قفزة نوعية ليصل إلى مستويات نمو تقارب 8% . لقد بدأت البرازيل بتوجيه هذه السياسة في بداية الخمسينيات إلى السلع الاستهلاكية غير المعمرة و بعد ذلك أعقبتها في الستينيات بإحلال الواردات في قطاع السلع المعمرة .

هذا ما أدى إلى تغيير الهيكل الاقتصادي في البرازيل تغيرا جذريا ،ففي عام 1950، كان إسهام القطاع الزراعي يقدر ب 25.1 % من الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي أما في عام 1990 فقط كان 11.5 % من الناتج الإجمالي القادمة من الزراعة. أما القطاع الصناعي فقد زادت حصته من 24.9 % في عام 1950 إلى 42.1 % في عام 1990. كما أن هذه السياسة ساهمت في تحويل القوة العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وفي عام 1950، 59,90 % من القوة العاملة تعمل في القطاع

¹ هاني شاكر، البرازيل عملاق على الطريق مقال منشور في جريدة الأهرام الخميس 7 افريل 2005 العدد 43221 : <http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/4/7/FRON10.HTM> (17/01/2013. 10:25) :

الزراعي، في حين في عام 1980 تناقصت هذه النسبة إلى 23،29 %، أما في القطاع الصناعي فإذا ما قورنت سنة 1950 بـ 1980 فسرى أن حصة هذا القطاع فقد إرتقت من 40.10% إلى 70.77%¹.

رغم أن هذه السياسة التي دفعت بعجلة الاقتصاد البرازيلي إلى الأمام إلا أنها ترتبت عليها جملة من المشاكل، فاستخدام البرازيل هذه السياسة ، إلى جانب بعض السياسات الاقتصادية التي أدخلها نظام الحكم العسكري أفقد الاقتصاد البرازيلي الكثير من حيويته بين عامي 1962 و 1967، حيث انخفض معدل نمو الناتج في هذه الفترة إلى 4% سنويا ونمو الصناعة التحويلية إلى 3،9% فقط، هذا ما دفع بالنظام العسكري القائم آنذاك إلى تبني بعض السياسات الإصلاحية، التي تركزت على تغيير سياسة سعر الصرف بإتباع سياسة أكثر مرونة خفضت من سعر الصرف بصورة كبيرة، كما اتبعت سياسة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الصادرات. وقد ترتب على تلك الإصلاحات ارتفاع معدل النمو السنوي للناتج إلى نحو 11،1 خلال الفترة 1968-1973. وكانت الصناعة التحويلية مرة أخرى هي القطاع القائد للنمو بتسجيلها معدلا سنويا للنمو خلال هذه الفترة بلغ 13.1%. وكانت الفروع الصناعية القائمة داخل القطاع الصناعي في تلك الحقبة هي إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، والصناعات الأساسية مثل الصلب والأسمنت.²

استمرت البرازيل في تشجيع الإستراتيجية التي اعتمدت على الديون كأحد الركائز الأساسية، والتي نقلت عبء النمو المرتفع إلى الأجيال المقبلة وأصبح هذا الدين مرهقا خاصة حين ضربت أزمة الديون اقتصاد البلاد في الثمانينيات، هذا ما جعل من الاقتصاد البرازيلي يتسم بالمدىونية الخارجية الثقيلة والارتفاع الشديد في معدلات التضخم والانخفاض الشديد في معدلات النمو .

المطلب الثالث: مرحلة الحكم المدني و الإصلاحات

قامت البرازيل في بداية تسعينيات القرن المنصرم بتبني سياسات إصلاحية و هذا لتعديل مسار اقتصاد البلاد، فانتهجت التوجه نحو اقتصاد السوق وهذا عن طريق القضاء على الحواجز غير الجمركية، إطلاق برنامج الخصخصة خاصة في قطاعي التجارة والمال من خلال بيع أسهم الشركات الصلب العامة و شركة إنتاج الأسمدة كخطوة أولى ، كما أنها قامت بتحرير والأنشطة التجارية ، وزيادة الدعم المالي الموجه للبحوث والتنمية.

لكن النتيجة كانت أشبه بالكارثة، خاصة مع بعض الإجراءات الراديكالية التي اتبعتها هذه الحكومة مثل غلق بعض المشروعات العامة وتسريح العاملين فيها. وكان من المنطقي انتقاد هذه الحكومة أي دعم سياسي ملموس، خاصة أن معدل النمو الاقتصادي هبط في عام 1990 بمقدار 4% (سالب 4%) ومع أن هذا المعدل ارتفع إلى 10% في عام 1991، إلا أنه عاد للهبوط من جديد إلى 0،9% فقط في عام 1992. وكانت النتيجة هي عزل الرئيس دو ميلو في سبتمبر 1992 بتهم تتعلق بالفساد، وتولي الحكم نائب الرئيس حتي نهاية عام 1994. وكان الرئيس الجديد في وضع لا يحسد عليه من زاوية انخفاض التأييد السياسي لحكومته، وبرغم أن الاقتصاد حقق نموا في عام 1993.³

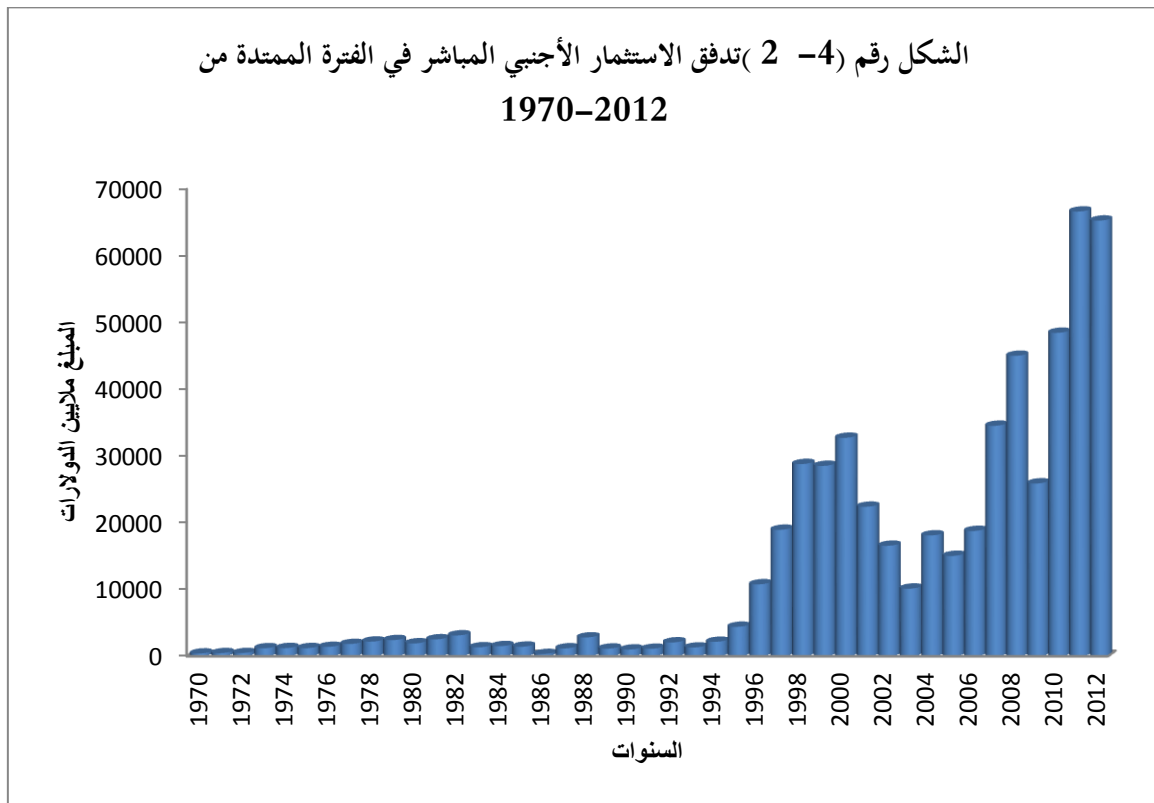
¹ Fernando de Holanda Barbosa **ECONOMIC DEVELOPMENT: THE BRAZILIAN EXPERIENCE** Development Strategies in East Asia and Latin America, 1999. p2

² هاني شاكر، البرازيل عملاق على الطريق، مرجع سابق .

³ نفس المرجع .

غير أن هذه النتائج لم تشب من عزيمة الرئيس الجديد الذي قام بإطلاق أولى المحاولات الإصلاحية عن طريق التي ما يعرف بخطة الريال في سنة 1994 و هي العملة الحالية للبرازيل قصد الحد من معدلات التضخم التي فاقت معدلات هائلة كما تبنى السياسات الداعية إلى إلغاء الحواجز التي فرضت في فترة زمنية سابقة قلة رؤوس الأموال الأجنبية وكذا الشركات الأجنبية و بالتالي الانفتاح التام للاقتصاد البرازيلي الذي كانت له بعض التحفظات خصوصا بعد خصوصية جملة من الشركات الوطنية العاملة في قطاعات البني التحتية كالكهرباء و النقل و الاتصالات.¹

كما أن هذا الانفتاح والتعديلات الاقتصادية التي شملت التخفيض من التعريفات الجمركية و الضرائب على الشركات الأجنبية و كذا الخصوصية، جعلت من البرازيل محجا و وجهة لكبريات الشركات العالمية، الساعية إلى دخول سوق يتمتع بكبر المر دودية كما انه يعتبر بوابة سوق المكسيك، وهذا ما نجم عليه ارتفاع فاحش في تدفقات الاستثمارات الأجنبية مقارنة بفترة الستينيات و الشكل الموالي يوضح ذلك .



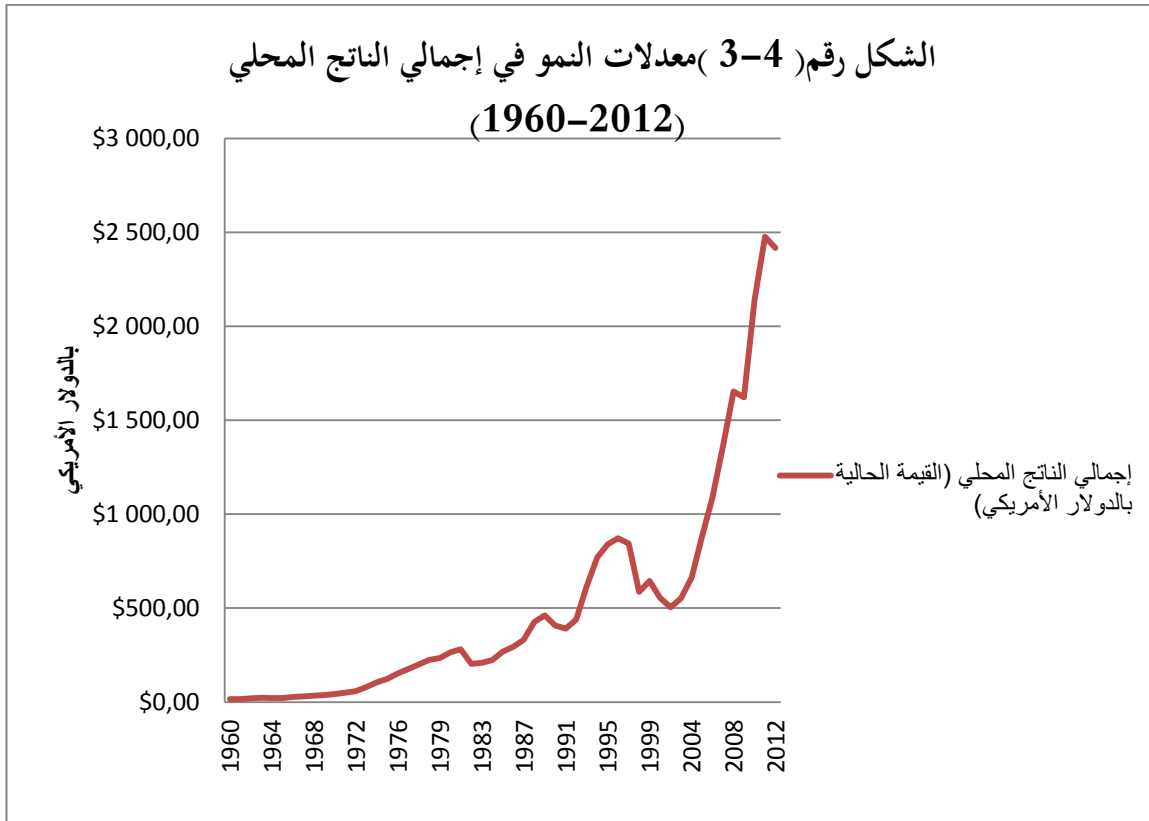
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مركز بيانات الاونكتاد.²

¹ Lia Hasenclever et Yves-André Fauré , **Les défis du développement économique et social du Brésil contemporain** , Documents de travail from Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu Bordeaux IV .2012. p5

² http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=fr
22/01/2013.20:13

يدل هذا المنحنى على التطور الباهر الذي شهدته البرازيل في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من فترات السبعينيات إلى غاية الوقت الراهن، وأن فترة الإصلاحات التي اعتمدها كاردوزو قامت بتحسين مناخ الاستثمار في البرازيل وجلب الشركات الأجنبية إلى البرازيل وتعاقبت هذه النجاحات في إستقطاب الاستثمارات في حقبة الرئيس لولا،¹ حيث تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة خلال الفترة من 2004 إلى 2011، مع ارتفاع درجات الثقة في الاقتصاد وهذا نتيجة لإتباع برنامج التقشف الذي أدى إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد¹، مما أسال لعاب عدد من الشركات العالمية وزاد من رغبتها في اقتحام هذا السوق الواعد السريع النمو أما في ما يخص الأزمة العالمية فلم تؤثر كثيرا على الاستثمارات الداخلة بل المنحنى يدل على أن الاقتصاد البرازيلي تعافى سريعا من تبعات الأزمة العالمية بل أن معدل الاستثمارات زاد .

على الرغم من أن البرازيل حققت من وراء الإجراءات السابقة قدرا من التعافي قصير المدى، وجنت بعض المكاسب، إلا أن فترة ما بعد الإصلاح التي امتدت من 1996 وحتى 2003 فشلت في تحقيق توقعات النمو الاقتصادي المأمولة، ففي تلك الفترة حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو مقداره % 1.9 سنويا) الوقت الذي كان معدل نمو الدخل الفردي يبلغ % 0.4 سنويا.²



المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي³

¹ محرر، كيف أصبحت البرازيل سادس اقتصاد في العالم في 9 أعوام، جريدة اقتصادية اليوم، الأربعاء 28 مارس 2012، (30: 02 .12/01/2013): <http://www.eqtisadalyoum.com/success-stories/3696.html>

² محمد عبد العاطي و آخرون، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، مرجع سابق، ص 59.

³ <http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx#> (23/01/2013. 12:30)

يوضح الشكل أن اقتصاد البرازيل عرف نموا مستطردا وخاصة في تسعينات القرن بعد الإصلاحات و لكنه لم يحقق المعدلات التي كانت مرجوة وهذا مرور الاقتصاد البرازيلي بمرحلة تحول ، كما أن الأزمة التي شهدتها اقتصاد أمريكا الجنوبية ألقت بظلالها على الاقتصاد البرازيلي إلى غاية وصول الرئيس لولا إلى سدة الحكم و تبنيه سياسات اقتصادية تنموية واعدده سرعان ما أثبتت مدى فاعليتها فبعد سنوات قليلة وخاصة في الفترة الممتدة بين عامي 2004 و 2008 كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % 4.7 سنويا حيث وصلت البرازيل إلى اعلي معدلاتها التنموية في حقبة هذا الرئيس متجاوزة كل التوقعات و المطبات بما فيها أزمة الديون الأمريكية التي سرعان ما تعافى الاقتصاد البرازيلي منها و اثبت قدرته على تحطيط هذه العقبة التي عصفت بكيان دول عظمى ، "محققا معدل نمو مقداره 5.1% في عام 2008 ، وهو العام الذي يمثل قمة الأزمة وذروة العاصفة، ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام 2009 ، أما خلال الثلث الأول من سنة 2011 فاقت معدلات النمو في الاقتصاد البرازيلي ما حققته بريطانيا و احتلت المرتبة السادسة عالميا متجاوزة إياها بسبب ما قام به الرئيس لولا دسلفا وسلفه كاردوزو . وهذا بتحقيقها 7.5، هذا ما جعل الاقتصاد البرازيلي يحقق نموا يحسب لهذه السياسات و للقادة فالمتتبع لحقبة الرئيس دسيلفا سوف يرى أن معدلات النمو في البرازيل كانت تحقق أرقام ممتازة إذا ما قورنت بالفترة التي تعرف بالعرشبة الضائعة ألا وهي فترة الثمانينيات و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (4- 3) معدلات النمو في الاقتصاد البرازيلي 2004-2011

السنة	معدل النمو
2004	7.5
2005	3.2
2006	4.0
2007	6.1
2008	5.2
2009	0.6-
2010	7.5
2011	3

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي¹

كما أن السياسات التي انتهجها هذا الرئيس إنعكست على الشعب البرازيلي الذي كان يقبع في خانة الفقر و اللامساواة التي طبعت السنوات التي خلت ، هذا باستكمال خطة من سبقه و التي طبقت منتصف تسعينيات القرن العشرين ، حيث اعتمدت البرازيل على عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل .ومن بين هذه الوسائل برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة . (بولسا فاميليا) ، وكان هذا البرنامج قد بدأ قبل وصول الرئيس " لولا دا سيلفا" ، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه، وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى

¹ [http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx#\(24/01/2013.21:30\)](http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx#(24/01/2013.21:30))

0.5% من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة تقدر بين 6 و 9 مليار دولار . ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا.¹

لكن تم ربط هذا البرنامج بشروط جد صارمة شملت التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم. وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة، تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا 87 دولار شهريا وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الإعانات للام بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة، مما جعل هذا البرنامج يحقق نجاحا باهرا ، حيث وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعنى 64 مليون شخص بما يعادل حوالي ربع الشعب البرازيلي.²

بالإضافة إلى ما سبق سمح هذا البرنامج لما يربو عن 23 مليون شخص إلى الارتقاء من الطبقتين (د) و(و) إلى الطبقة (ج)، وهي الطبقة التي يتراوح دخلها من 457 إلى 753 دولارا شهريا أي زيادة الطبقة المتوسطة في البرازيل بحسب تصنيف مؤسسة سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين.³

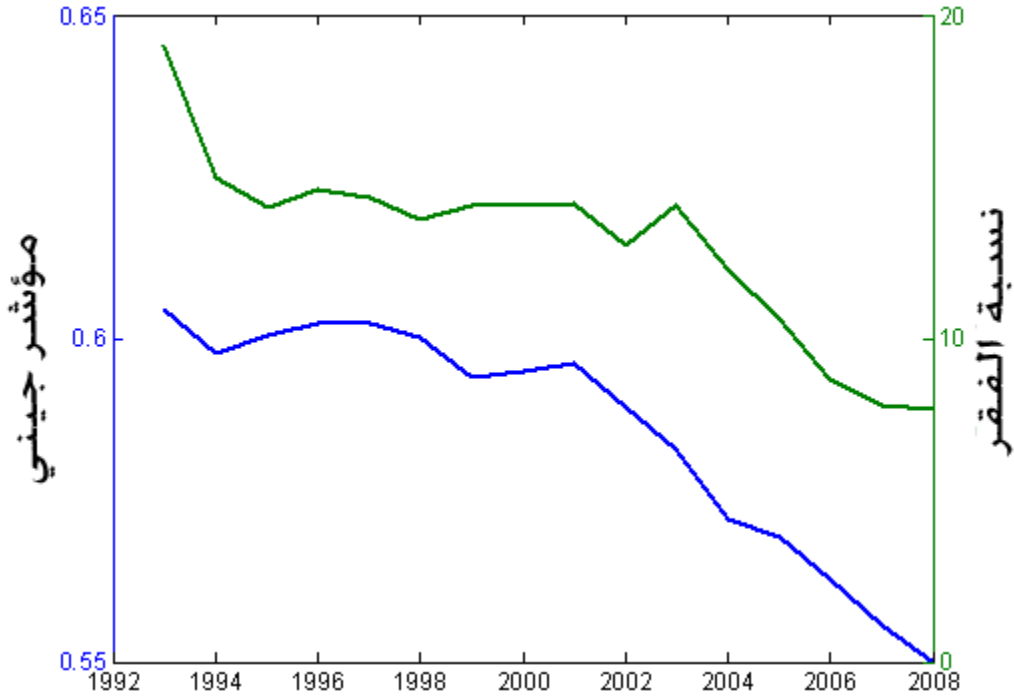
كما يمكن الاسترشاد بالشكل الموالي لتوضيح ما نجم على هذه السياسة التي أخرجت فئات كبيرة من السكان البرازيليين من دائرة الفقر و الحرمان إلى نور الحياة الكريمة

¹ أمل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر ،مركز الاهرام للدراسات الاقتصادية والسياسية
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=84 (10 :45 . 24/02/2013):

² محمد عبد العاطي و آخرون، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية ،مرجع سابق،ص61.

³مقال بعنوان: في البرازيل تبني الطبقة المتوسطة أحلامها على الائتمان
http://ara.reuters.com/article/idARAEGO63486720080716 .:(25/02/2013. 20 :49.)

الشكل رقم (4-4) مؤشر جيني ومعدلات الفقر في البرازيل (1992-2008)



يعبر الخط الأزرق والمحور الرأسي الأيسر من الشكل عن مؤشر جيني للدخل، ويعبر الخط الأخضر والمحور الرأسي الأيمن عن نسبة الفقراء لإجمالي عدد السكان

المصدر: محمد عبد العاطي و آخرون، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، مرجع سابق، ص62.

يشير المنحنى إلى انخفاض مؤشر جيني بنسبة 21% وهذا بمساعدة برنامج (بولس فاميليا)، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32%، و يقول البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4% سنويا، وهذا يعنى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى العدالة الاجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبني سياسات التأمين، بمعنى انه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع.¹

¹أمل مختار تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، مرجع سابق .

المبحث الثالث: تجربة البرازيل في نقل التكنولوجيا وأثرها في إحداث التنمية

بعد استعراض أهم جوانب الاقتصاد البرازيلي والمراحل التي مر بها وبعد أن ذكرنا بعض إنجازاته، سوف نلقي الضوء على دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد البرازيلي ودور الدولة في العملية المنوطة بنقل التكنولوجيا و المعرفة عن طريق هذه الشركات العملاقة، وذلك بذكر جملة من المحاولات التي قامت بها هذه الدولة في سبيل نقلها للمعارف و التكنولوجيا

المطلب الأول : المرحلة الأولى 1950-1990.

اتسمت هذه المرحلة بسطوة وهيمنة الحكم العسكري على البلاد إلى غاية زواله في منتصف ثمانينات القرن المنقضي، لكن هذا لا يعني أن البرازيل لم تحاول في هذه الفترة تقوية اقتصادها و السير في درب النمو بل حاولت جاهدة وكان لها ذلك في ما يعرف بالعصر الذهبي الذي ذكرناه سابقا، أما عن محاولتها توطين و جلب التكنولوجيا فقد كنت من بين الدول الرائدة في هذا المجال و هذا ما سنستعرضه في هذا المطلب .

الفرع الأول : نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد عرف الاقتصاد البرازيلي الاستثمارات الأجنبية منذ القدم حيث أشارت بعض الدراسات إلى إن الشركات الأجنبية بدأت بالظهور في هذا الاقتصاد منذ نهاية القرن التاسع عشر معلنة بداية حقبة الاستثمارات الدولية في هذا البلد، و لقد تركزت هذه الإستثمارات في بدايتها عن طريق ضخ الأموال الأجنبية في القطاعات الحساسة التي كانت تشكل الاقتصاد البرازيلي آنذاك وهي شركات السكك الحديدية و الخدمات العامة و الصناعات الغذائية و التعدين وتمثلت الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الاقتصاد البرازيلي في الإستثمارات الموجهة من الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا و التي تركزت في قطاع السكك الحديدية ثم سرعان ما إنتقلت إلى قطاع الطاقة بالرغم من القوانين الحمائية التي اتبعتها البرازيل في هذا القطاع ، أما فيما يخص الصناعات الغذائية فقد حضت بعناية أكثر من طرف المستثمرين الأجانب و هذا عن طريق إنشاء أربع شركات كبرى في الفترة الممتدة من 1917 إلى غاية 1918 و بقيت تزدهر إلى نهاية سنة 1970 حيث فاقت نسبة رأس المال الأجنبي المساهم في هذا القطاع 80% و الذي أصبح بفعل ذلك تحت رحمة الأموال الأجنبية.¹

كما أن هذه الفترة الممتدة بين الحربين شهدت دخول شركات عملاقة إلى الاقتصاد البرازيلي ففي عشرينيات القرن المنصرم قامت فورد و جنرال موتورز، و فيليبس بإنشاء فروع لها داخل البرازيل و التي كانت منوطة بعمليات التجميع و التوزيع و عملية الصيانة و المساعدة التقنية.²

¹Dimitri Germidis , **Le transfert technologique par les firmes multinationales** volume1, oecd, 1977, p215.

² José E Cassiolato **Brazil TNCs and the NSI International Seminar on Innovation and Development under Globalization: BRICS Experience** Trivandrum, 19–21 August 2009 , p9.

² نادية رمسيس فرح، إعادة تدويل اقتصاديات العالم الثالث، مقال منشور في جريدة الأهرام متوفر على الموقع (12/03/2013 . 23:30).<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96103&eid=891>

كل هذا كان نتيجة انتهاج الدولة طريق تطوير الصناعة خلال الثلاثينات والأربعينات، وهذا بفرض سيطرتها على عوائد التصدير عن طريق فرض تعريفية حمائية ضد الواردات الاستهلاكية، في نفس الوقت الذي دعمت فيه واردات السلع الرأسمالية والوسيطية، وقامت الدولة بوظائف الاستثمار في قطاع الهيكل الصناعي الأساسي، ودعم الصناعات القومية بمزيج من الإعفاءات الضريبية وتثبيت الأسعار وتوفير التمويل بتكلفة منخفضة .. الخ ما نجم عنه نقص في التمويل مما جعل النظام الحاكم آنذاك مجبرا على السماح بدخول رأس المال الأجنبي إثر الحرب العالمية وأوائل الستينات وخاصة في القطاعات التي كان المعتقد أنه لن يشكل خطرا على الاقتصاد القومي، والتي تستخدم جهود إحلال الواردات، وبحكم تغلغل فروع الشركات الأجنبية في هذه القطاعات، فلم يمر وقت طويل قبل أن تحكم الشركات الأجنبية وخاصة الأمريكية قبضتها على هذه الفروع الصناعية مما زاد من تخوف الحكومة البرازيلية أن ذلك ما اضطر الدولة إلى وضع قيود معينة على حرية العمل للشركات الأجنبية خاصة إزاء الشركات القومية.¹ وهذا ما يدعمه الجدول التالي الذي يوضح توزيع أصول الشركات الأجنبية في الاقتصاد البرازيلي

الجدول رقم(4-4) توزيع أصول الشركات الأجنبية في الاقتصاد البرازيلي في الفترة الممتدة من 1968-1974

1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	
74.4	73.3	70.9	69.4	67.6	60.2	58.6	الشركات العمومية
10.9	8.9	10.6	11.4	11.4	12.5	13.1	الخاصة الوطنية
14.7	17.8	18.5	19.2	21.0	27.3	28.3	الخاصة الأجنبية

Source : Dimitri Germidis , **Le transfert technologique par les firmes multinationales.**

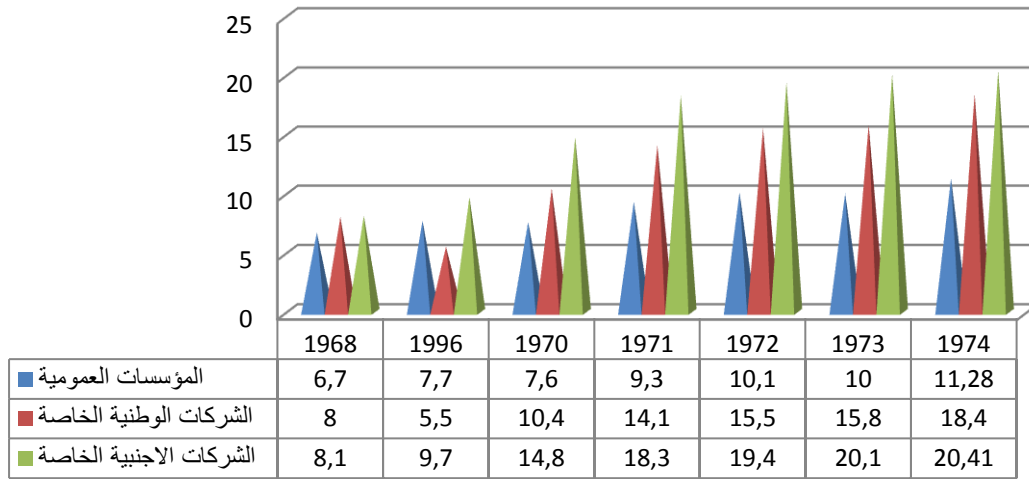
volume1,oeed,1977 ,p216.

تشير الإحصائيات التي كانت ناتجة عن دراسة إحصائية لأكثر مئة شركة ناشطة في الاقتصاد البرازيلي في الحقبة الممتدة من 1968 إلى 1974 تناقص الأصول التي تمتلكها الشركات الأجنبية نتيجة المخاوف و التأميمات التي قامت بها الحكومة العسكرية آنذاك لكن هذا التناقص لم يكن بمعدلات كبيرة لان نظام الحكم العسكري أن ذلك قام بإنتهاج تدويل الاقتصاد البرازيلي و لكن مع فرض بعض القيود عكس ما قام به النظام السابق الذي إعتد "سياسة تنمية الصناعة التصديرية وإيجاد أسواق خارجية للتصدير (وهو ما تطلب خفض الأجور وإتباع سياسة تحرير للتجارة وزيادة تمركز القطاع الخاص في الاستثمار). وحول هذه الاختبارات الإستراتيجية تكون تحالفا يضم رأس المال الأجنبي (الشركات متعددة الجنسية) والبرجوازية الصناعية والمالية الخاصة التي طمعت في التوسع في الأسواق الخارجية من خلال التحالف مع الشركات متعددة الجنسية ودعم ربحيتها عن طريق خفض الأجور.²

²نادية رمسيس فرج، مرجع سابق .

لكن إذا ما نظرنا إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد البرازيلي بنظرة إيجابية فإننا حتما سنرى أن البرازيل بعد ما أضحت وجهة لشركات المتعددة الجنسيات التي أثبتت قوتها و تقدما معتمدة على إستراتيجية التوسع في الأسواق و القرب من مصادر المواد الأولية وهذا ما يشير إليه الشكل التالي الذي يوضح مستويات الربح التي حققتها الشركات الأجنبية بالمقارنة مع نظيرتها الوطنية في البرازيل .

الشكل رقم (4-5) نسب الارباح المحققة من طرف الشركات الناشطة في الاقتصاد البرازيلي 1968-1974



Source : Dimitri Germidis , **Le transfert technologique par les firmes multinationales.**

بتصرف. volume1, oecd, 1977, p217.

تشير الإحصائيات التي في الشكل إلى أن نسبة الأرباح و المداخل ، التي حققتها الشركات الأجنبية العاملة في الاقتصاد البرازيلي نمت من في هذه الفترة بمعدل يقارب 15.83 مقارنة مع نظيراتها العمومية و الوطنية التي حققت نموا تراوح ما بين 8.96 و 12.53 % على التوالي أما القطاعات التي كانت تستحوذ عليها هذه الشركات في تلك الفترة فقد تمثلت في القطاعات التالية.

الجدول رقم (4-5) الأصول الأجنبية في بعض القطاعات

القطاع	نسبة الأصول الأجنبية في القطاع
الآلات الالكترونية و الاتصالات	60.8
معدات النقل	62.8
صناعة المطاط و الصناعة التحويلية التابعة له	60.5
صناعة التبغ	98.8

Source : Dimitri Germidis , **Le transfert technologique par les firmes multinationales** , volume1, oecd, 1977 , p220

ولم تقتصر على ذلك بل كانت تسيطر على قطاعات أخرى سيطرة كلية كقطاع تركيب وصناعة السيارات و الصناعات الصيدلانية التي فاقت نسبة الأصول الأجنبية 80%¹.

لقد تركز نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الحقبة في القطاعات ذات التكنولوجيا الكثيفة و التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مما جعل البرازيل تطمح إلى ما يعرف بعمليات نقل التكنولوجيا عن طريق هذه الشركات العملاقة التي اعتمدت إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق اتسم بالأهمية و الكبر مغتمة فرصة تعبيد الطريق و المناخ الاستثماري المواتم و لو بشكل من الرقابة على بعض القطاعات، وكذا طموح الدولة في نهج درب التنمية عن طريق نهج إحلال الواردات ومن ثم إيجاد قطاعات موجهة للتصدير و كذا طموح النظام أن ذلك في اكتساب و نقل التكنولوجيا و التي واكبت الفترة الذهبية في الاقتصاد البرازيلي .

أما جملة ما قامت به البرازيل في تلك الفترة فقد تجسد في تعديل القوانين التي تخص الاستشارات الأجنبية و طريقة استيراد التكنولوجيا كما أنها قامت بإنشاء المعهد الوطني الخاص بحقوق الملكية الفكرية في البرازيل سنة 1971 لدعم نشاط نقل المعرفة و التكنولوجيا إليها بمعونة البنك المركزي البرازيلي و الذي كان يهتم بعمليات نقل التكنولوجيا قبل إنشاء المعهد الخاص بحقوق الملكية الفكرية².

¹Dimitri germidis, **Le transfert technologique par les firmes multinationales volume 1.op.cité** , p221.

² **Ibid**, p235.

كما يمكن تلخيص السياسات التي اتبعتها الدولة في عقد السبعينات و التي تميزت ببعض الخصائص في النقاط التالية:¹

1. إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع والإنتاج من أجل التصدير لان التصنيع قادر على زيادة الدخل القومي و القضاء على الفقر و التخلف

2. الاعتماد في التصنيع على رأس المال الأجنبي ,و العمل على تشجيع القطاع الخاص ,وإشراك الشركات المتعددة الجنسيات المتعددة الجنسية في عمليات التصنيع و خاصة تلك التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة

3. الاعتماد الكامل على استيراد التكنولوجيا من الخارج ، خاصة المتقدمة التي تعتمد على الكثافة في رأس المال.

بالإضافة إلى ما سبق فان تجربة البرازيل في الدفع بعجلة التصنيع من منتصف 1950 إلى 1970أضحت مثالا نموذجيا لإحلال الواردات التي تقودها الدولة بمشاركة قوية من رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا التكنولوجية المصاحبة له .

على الرغم من كل هذا الانفتاح إلا أن البرازيل بقيت مسيطرة على بعض المنشآت و القطاعات الصناعية كالنقيب والاستخراج وتكرير النفط، شركات الطيران المحلية والاتصالات والنشر والنقل البحري الساحلي في حين كان يسمح بالمشاركة الأجنبية جزئية فقط في التعدين والصيد الكهرومائية المصرفية والطاقة والتأمين .بالإضافة إلى تلك القطاعات توجهت البرازيل نحو تصنيع و اكتساب تكنولوجيا السلاح ،و التي مكنت البرازيل في تلك الحقبة من أن تبرز في مجال الصناعات العسكرية و اكتساب التكنولوجيا في هذا المجال ،حيث حققت طفرة في عقد الثمانينات ،هذا ما جعل البرازيليون في الثمانينات يتميزون بسرعة خروج منتجهم العسكري من الورق إلى خطوط الإنتاج في فترة قصيرة للغاية فكانت التصميمات تخرج للواقع في ظرف عام وبمعايير تلك الفترة كانوا أسرع من الأوربيون والأمريكيون استطاع البرازيليون تحقيق طفرات في مبيعاتهم العسكرية في بعض المنتجات التي اشتهروا بها فالتوكانوا البرازيلية بيعت لبريطانيا وفرنسا ومصر.²

لكنها لم تستطع اكتساب التكنولوجيا المدنية و أحسن مثال يمكن تقديمه صناعة الكمبيوتر والاتصالات اللاسلكية في البرازيل و الذي يعد مثالا تقليدياً على منهج التنمية الموجه إلى الداخل والذي فرض قيوداً على الاستثمار،ففي عام 1969 قامت الحكومة بإنشاء الوزارة لتنظيم صناعة تصنيع الكمبيوتر، (SEI) Special Secretary of Information الخاصة للمعلومات حيث انفردت الشركات الوطنية بتصنيع أجهزة الكمبيوتر ولوازمها -وهي ما تعد الطرف الأدنى من هذا السوق-، ولم يسمح بالمشاركة الأجنبية ولو من خلال حصص صغيرة في الشركات المشتركة ،كما فرض الحظر على الواردات .ولقد بدى للوهلة الأولى أن تلك السياسة القائمة على " احتياطي السوق "نجحت نجاحاً كبيراً في تنمية صناعة أجهزة الكمبيوتر على المستوى المحلي، فقد قفز حجم المبيعات لدى المصنعين المحليين ليصل إلى حوالي 3 مليار دولار في عام 1988 بعد أن كان 190 مليون دولار في عام 1979 وخلال تلك الفترة، انخفضت حصة الشركات متعددة الجنسيات من 66 % إلى 33% .³

¹ سليمان رشيد سلمان، العلم و التكنولوجيا و التنمية البديلة ، دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت الطبعة الأولى ،1986،ص73 .

² نبذة عن الصناعة العسكرية البرازيلية

(30: 15) (25/03/2013): <http://www.arabic-military.com/t19005-topic>

³ جون د. سوليفان و اخرون ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق ص 14.

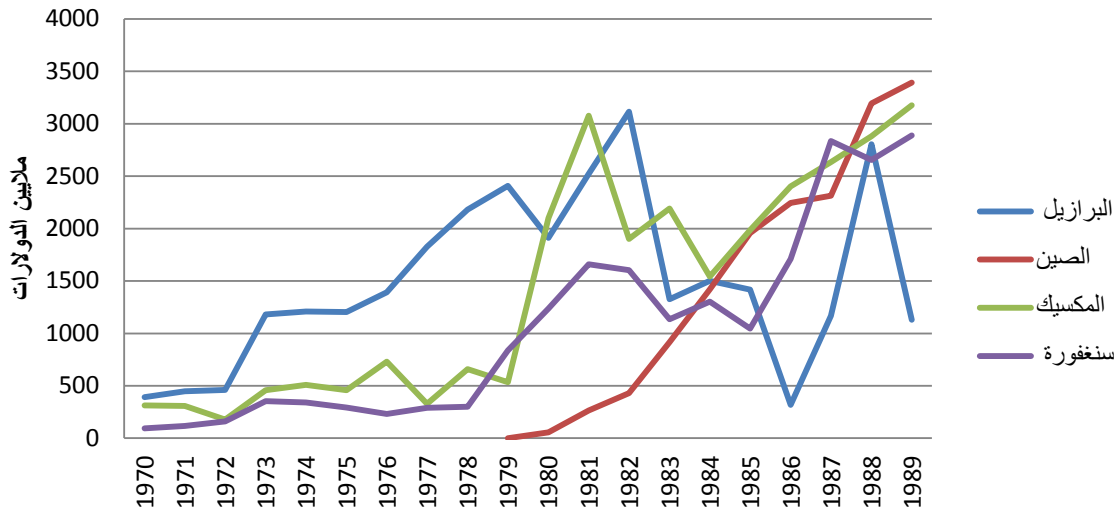
في الوهلة يتجلى إلى العيان أن البرازيل استطاعت تحقيق نجاحات باهرة عن طريق احتكار هذا القطاع الذي كان يشكل رأس المال الأجنبي 60% منه قبل 1969، "إلا أن العديد من المشاكل الكبرى بدأت تنشأ مع أواخر الثمانينات في صناعة الكمبيوتر في البرازيل، فالوزارة من خلال منعها للمساهمة الأجنبية، قامت بتجريم وسيلة رئيسية لنقل التكنولوجيا في صناعة تدفعها التكنولوجيا في المقام الأول وتغيير تغييراً سريعاً استجابة للتطورات التكنولوجية. من ثم نجد أنه في الوقت الذي تمكن فيه المصنعون البرازيليون من محاكاة التكنولوجيا الأجنبية كان المنافسون الأجانب قاموا بتطوير تكنولوجيا أحدث مما جعل الشركات البرازيلية تعاني على نحو مستمر من استخدام التكنولوجيا البالية وعدم القدرة على التنافس، فضلاً عن أن الشركات المحلية كانت لديها حافز ضعيف للسعي وراء الابتكارات التكنولوجية نظراً لسيطرتها على السوق المحلي بأكمله وعدم حاجتها إلى مواجهة المنافسة الأجنبية وهذا ما انعكس سلباً على الشركات المحلية العاملة في صناعات أخرى تعتمد على أجهزة الكمبيوتر الصغيرة أنها لا تستطيع الرجوع إلى المنتجات الأجنبية المتفوقة، ومن ثم كان عليها استخدام منتجات مصنعة محلياً، وهو ما أدى بدوره إلى إعاقه قدرة تلك الشركات على التنافس حيث كان للشركات الأجنبية العاملة في نفس الصناعات إمكانية الوصول إلى المعدات المتميزة في جانب خطير من جوانب إدارة تشغيل العمليات بها. لقد أعاقت سياسة "احتياطي السوق" تطور الصناعة البرازيلية وأضعفت نمو الاقتصاد.¹

حيث أنها جعلته لا يمتلك التكنولوجيا المتطورة و التي تواكب العصر، كما أن هذه السياسة انعكست سلباً على جذب الشركات والاستثمارات الأجنبية لعدم جاذبية القوانين التي كانت مفروضة من النظام العسكري آن ذالك و الذي كان يروج لسياسات وطنية تؤيد الاستثمار الوطني وتفضله عن أية استثمارات أجنبية تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، لكن المستثمرون الأجانب كانوا نشطاء في البرازيل خلال تلك الفترة، وهذا ما يشير إليه المنحني

الشكل رقم (4-6) مقارنة تدفق الاستثمارات الاجنبية في البرازيل و

الصين، المكسيك، سنغفورة

1970-1989



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الأونكتاد²

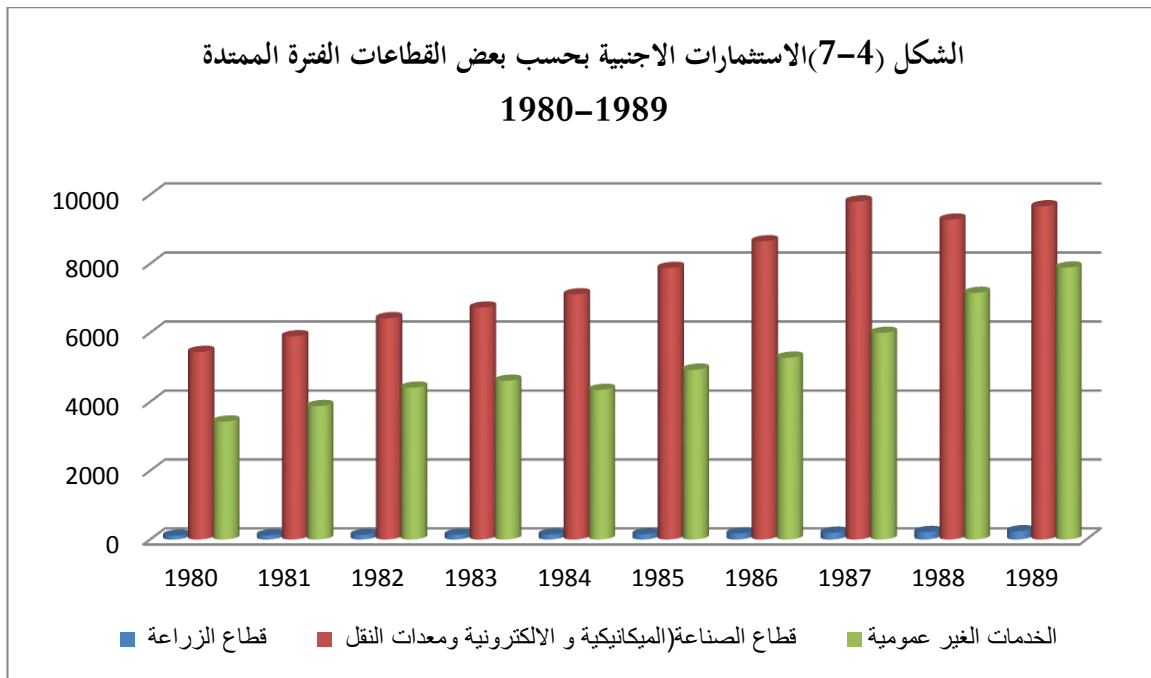
¹ جون د. سوليفان، مرجع سابق، ص 15.

² <http://unctadstat.unctad.org> (25/02/2013 16: 07)

يشير هذا المنحني إلى أن البرازيل حققت مستويات عالية من حيث جذبها للاستثمارات الأجنبية إذا ما قورنت بتوجهاته في تلك الحقبة و التي كانت تفضل اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية التي تلقى فيها تسهيلات و ارض خصبة لتحقيق الإرباح.

حيث حققت البرازيل هذه النتائج بالرغم من أن السياسات التي انتهجتها لم تكن ترق الشركات المتعدد الجنسيات إلا أن حجم السوق البرازيلي وقاعدة الموارد الطبيعية للبلاد شكلا مصدري إغراء لتلك الشركات، وهذا ما أظهرته "دراسة قام بها مركز الأمم المتحدة للشركات عابرة القوميات مظهرة أن البرازيل اجتذبت أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية في الفترة من 1980 إلى 1984"¹، لكن في منتصف الثمانينيات دخل الاقتصاد البرازيلي في دوامه من المطبات نجمت عن الفترة الانتقالية من الحكم العسكري إلى النظام المدني و الذي ورث اقتصادا ذو بيئة فوضوية مثقلا بمعدلات هائلة من التضخم التي نشأت بدورها من النفقات الحكومية الكبيرة والاقتراض من الخارج ما دفع بها إلى انتهاج البرامج الطارئة التي وضعت لاحتواء أزمة التضخم هذا ما جعل نصيب البرازيل ينخفض مقارنة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية، وهذا ما أشرت إليه الدراسات التي قام بها مركز الأمم المتحدة للشركات عابرة القوميات حيث تراجع من " المرتبة الأولى سنة 1985 إلى المرتبة الخامسة سنة 1989 تاركا سنغافورة، الصين، المكسيك وهونج كونج تفوق عليه"².

أما فيما يخص القطاعات التي استفادت من هذه الاستثمارات في هذه الفترة الزمنية فالشكل الموالي يوضحها :



المصدر: إعداد الباحث انطلاقا من الملحق رقم (2)

لقد حظي قطاع الصناعات و بالأخص الصناعات المذكورة في الشكل بحصة الأسد في استقطاب اهتمام الشركات الأجنبية مقارنة مع قطاع الخدمات و الزراعة وهذا بالرغم من تناقص التدفق الإجمالي للاستثمارات الأجنبية في منتصف الثمانينات

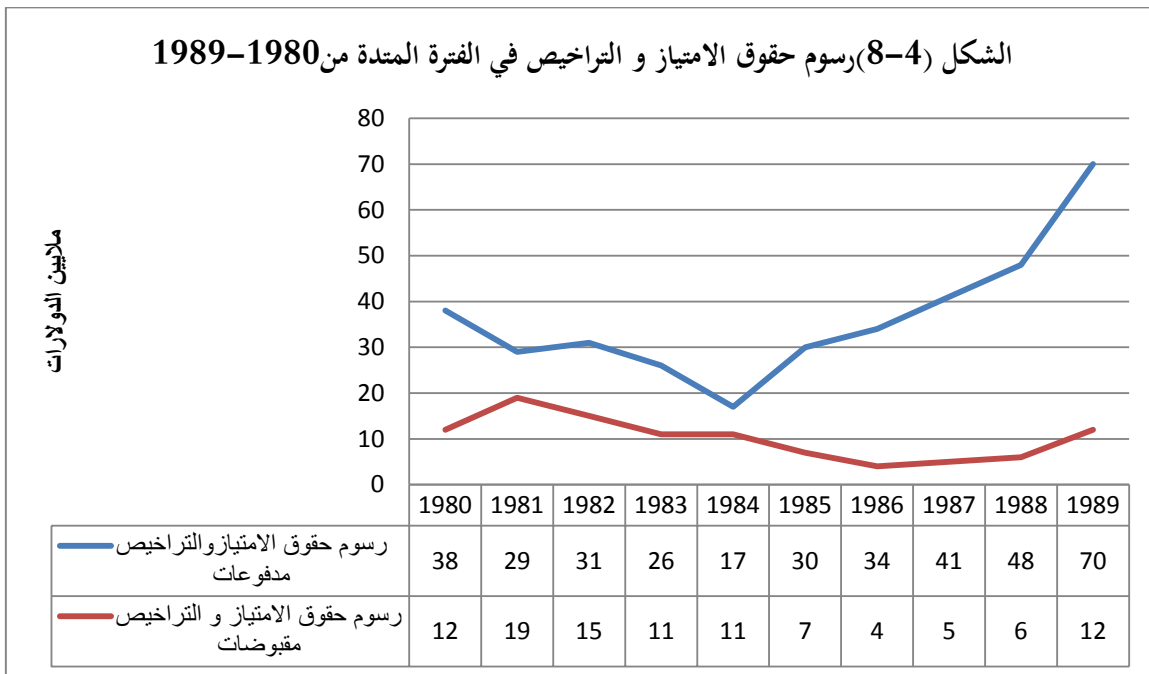
¹ جون د. سوليفان و اخرون ،مرجع سابق ،ص 38.

² المرجع السابق ،ص 39.

وهذا ما يوضحه الشكل حيث بقي هذا القطاع يجتذب الأجنبي لما له من ميزات كعدم توفر المنافسة الوطنية و كبر القاعدة السوقية، حيث إعتمدت الشركات الأجنبية على الإستثمار و إعادة الإستثمار من أجل تنمية الحصة السوقية في البرازيل ثم التوجه إلى جعله كقاعدة تصديرية في الأمد الطويل، وهذا ما سيعود على الاقتصاد البرازيلي بالنفع في المستقبل كما أن تنامي دخول المستثمرين الأجنبي في هذا القطاع سوف يوفر للبرازيل منفذا كبيرا لتلقي التكنولوجيا و اكتسابها .

الفرع الثاني: النقل عن طريق التراخيص ورسوم الامتياز

لقد تمت الإشارة في الفصل السابق إلى أن بيانات تدفق الإتاوات وأقساط التراخيص و عقود الامتياز من دولة معينة يمكن أن تعطي صورة واضحة عن حجم التراخيص الممنوحة لتلك الدولة من طرف الأجنبي، وهي في ذات الوقت تعطي صورة عن مستوى التكنولوجيا المنقولة عبر التراخيص الممنوحة.

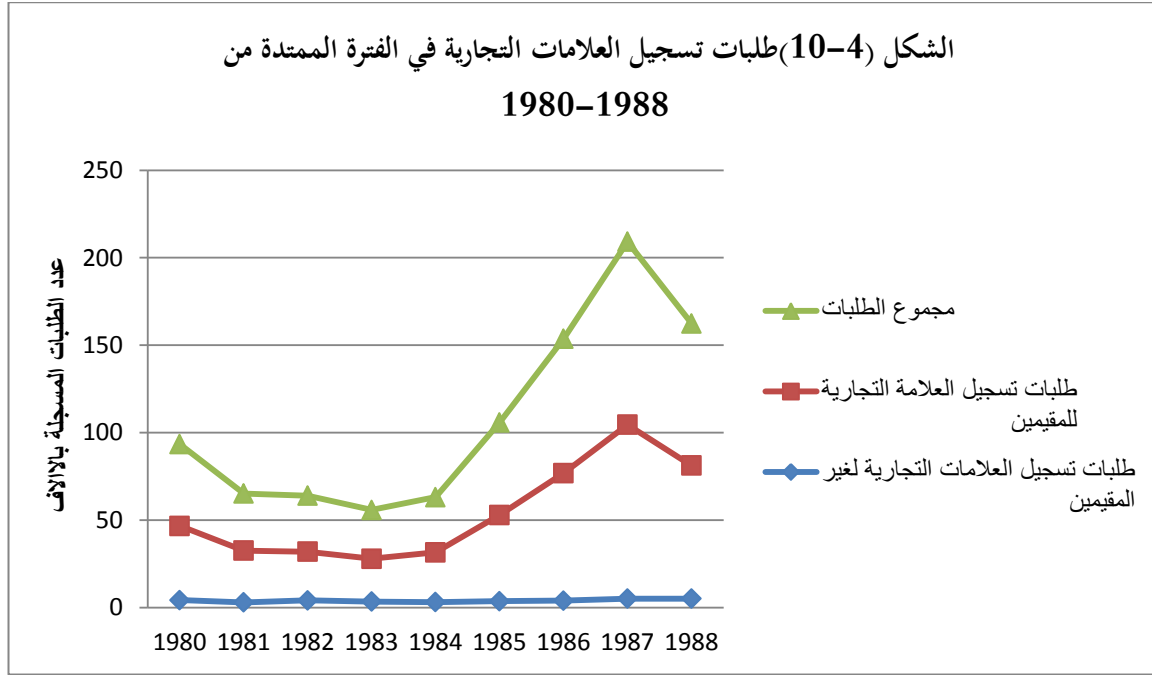


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.¹

يوضح المنحني أن حقوق الامتياز و التراخيص التي منحت للبرازيل لم ترق إلى المستوى المطلوب حيث قدر اعلي مستوى لها ب70 مليون دولار كما أنها مرت بتذبذبات كثيرة في تلك الفترة خصوصا في منتصف الثمانينات ، هذا ما عطل عملية نقل التكنولوجيا عن طريق هذا المنفذ الذي يعد من أبرزها إضافة إلى أنواع الاستثمارات المباشرة الأخرى، ويعود ذلك إلى البيئة الاقتصادية المترنحة وكذا تناقص دور حقوق الملكية الفكرية وكذا عدم قدرة الأطراف الوطنية على التمثيل الأمثل للعلامات العالمية كما أن نسب الفقر التي حالت دون وجود طبقة استهلاكية كبيرة، جعل هذا جعل الشركات الأجنبية تحجم عن منح

¹ [http://donnees.banquemondiale.org/theme/science-et-technologie\(.01/02/2013 00:15\)](http://donnees.banquemondiale.org/theme/science-et-technologie(.01/02/2013 00:15))

التراخيص و الامتياز ،لكنها نجت منحاً تصاعدياً منذ تغير نظام الحكم في البرازيل إلى أن بلغت أعلى مستوياتها في سنة 1989 ،وهذا ما يدل على زيادة التكنولوجيا المتدفقة عبر هذا المنفذ بالرغم من قلتها. هذا ما يمكن توثيقه باستعراض العلامات التجارية المسجلة في تلك الحقبة من زمن الاقتصاد البرازيلي و هذا ما يشير إليه الشكل أدناه.



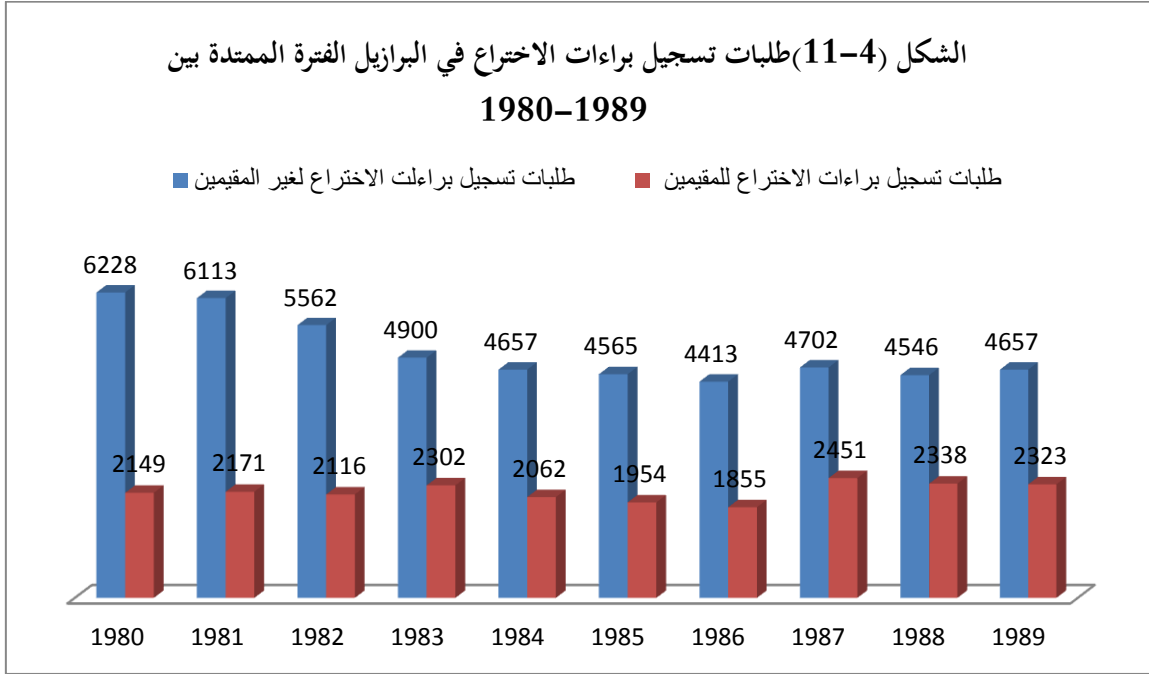
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي¹

تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي العلامات التجارية التي سجلت في الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 1988 تنامت بشكل ملحوظ خاصة تلك العلامات التي سجلت من طرف المقيمين بينما التي سجلت من طرف الشريك الأجنبي فكانت ضعيفة وهذا دليل على أن نمط التعاقدات كان يجري مع شريك محلي ، كما انه يوثق الزيادة التي صاحبت إبرام عقود الامتياز و التراخيص و التي تزامنت مع الزيادة في تسجيل العلامات التجارية ، بالرغم من التذبذبات الاقتصادية التي صاحبت هذه الفترة و المرحلة الانتقالية التي كان يمر بها اقتصاد منهك و متعثر .

أما إذا ما أردنا قياس مدى مصداقية قوانين الملكية الفكرية المتبعة من طرف البرازيل ومقدار فاعليتها و كذا إبراز تنامي التكنولوجيا الداخلة إلى البرازيل و تلك التي تخلقها بالإمكان الاعتماد على نتائج الدراسة التي قام بها Keith Markus سنة 1993 حيث عند وصفه للبيانات المختارة أشار بأن السلع شديدة الحساسية تجاه براءة الاختراع هي في الواقع سلع ذات كثافة في البحث والتطوير وقابلة للتقليد نسبياً في ظل غياب نظام محكم البراءات، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة هي تلك السلع التي تتطلب حماية براءات مع ما تم الاعتماد عليه في معايير الدراسة بالنسبة لتحديد

¹ <http://donnees.banquemondiale.org> (.01/02/2013 03:15)

خصائص التكنولوجيا الاختراع، ومقارنة منطق *Maskus* المتقدمة يتبين أن هناك توافقاً بين الفكرتين¹، و البيانات التالية توضح ذلك بالنسبة للبرازيل.



المصدر: إعداد الباحث انطلاقاً من معطيات البنك الدولي²

تشير الإحصائيات إلى أن طلبات تسجيل براءات الاختراع لغير المقيمين كانت في تناقص تدريجي من بداية الثمانينات إلى غاية منتصفها حيث اتخذت وتيرة شبه ثابتة وهذا ما يدل على أن التكنولوجيا الداخلة أو المراد منحها متوسطة غير أنها لم تلبي رغبة هذه الدولة في امتلاك التكنولوجيا وأحسن دليل على ذلك صادرات البرازيل من التكنولوجيا المتقدمة والتي لم تكن تشكل ولو نسبة ضئيلة في تلك الفترة من إجمالي صادرات السلع المصنعة في البرازيل إلى غاية سنة 1989 حيث شكلت 6% من إجمالي المصدرات .

في الأخير يمكن القول أن هذه الفترة اتسمت بجذب الاقتصاد البرازيلي للشركات الأجنبية و لكنها لم ترق إلى مبتغاها في توطين و اكتساب التكنولوجيا رغم امتلاكها للصناعات الحربية و صناعة الطائرات وجملة من الصناعات الأخرى المعتمدة على الشركات الأجنبية كصناعة السيارات و التي كانت رائدة فيها بحكم تواجد شركات عملاقة (كفورد و فولس فاغن و فيات ،جنرال موتورز)³، وهذا لجملة الأسباب التي ذكرناها سابقاً، كما أن البرازيل لم تستطع الوصول إلى التقدم العلمي و التكنولوجي وتحقيق

¹ ليلي شيخة، مرجع سابق، 116.

² <http://donnees.banquemondiale.org> (02/02/2013 14:15)

³ Ford s'est implanté en 1921, General Motors en 1925, Volkswagen en 1957 et Fiat en 1976.

Brésil : le géant vert ? . <http://www.senat.fr/rap/r07-189/r07-1895.html>: (24/03/2013. 22:50.)

النقل العمودي بالرغم من توفرها على معاهد ومراكز بحث، هذا ما جعل جملة النقاد يرون أنها خلقت مراكز حضارية متقدمة وهمشت مناطق أخرى وهذه الغلطة التي وقعت فيها، حيث استقطبت البرازيل صناعات ذات تكنولوجيا عالية لم تستطع تكييفها مع حاجات أفرادها مما أدى إلى خلق موجه جديدة من العاطلين عن العمل بالقضاء على القطاعات الصغيرة و الحرفية وكذلك توجه المزارعين إلى القطاعات الجديدة التي لم تستطع امتصاص اليد العاملة، كل هذا جعل البرازيل تدخل في دوامات المساواة و الفقر عوض تحقيق التنمية المرجوة من استقطاب التكنولوجيا و الشركات الأجنبية، كما أن السياسات التي اتبعتها لم تأتي بثمارها لان البرازيل اكتسبت بعض من التكنولوجيا لكنها لم تطورها للتماشي مع تقلبات العصر ولقد تجلّى ذلك في المثال الذي ذكر سابقا فيما يخص صناعة الكمبيوتر

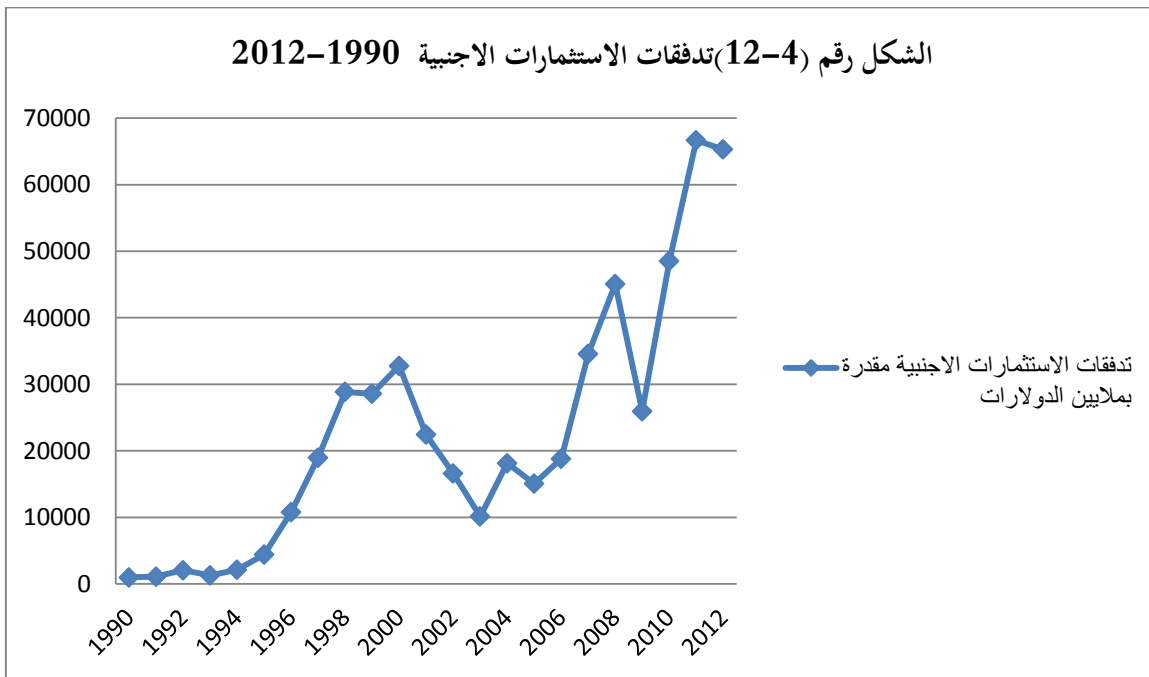
المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1990-2012 .

تعد الفترة التي تلت الحكم العسكري نقطة الانطلاق للبرازيل فبعد تعثرات في البداية بدأت البرازيل برسم معالم طريق النمو الجديدة عن طريق تبني سياسات و خطط جديدة سوف نحاول التكلم عن أبرزها .

الفرع الأول : النقل عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد أن حاولت البرازيل ومنذ الستينيات اكتساب التكنولوجيا و نقلها عن طريق استقطاب التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأجنبية وتعبيد الطريق لذلك بانضمامها إلى المنظمة العالمية في سنة 1955 والتوقيع على قوانين الملكية الفكرية ، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى مبتغائها بالرغم من وصولها إلى معدلات نمو معتبر في السبعينات و إكتسابها لبعض التكنولوجيات كتكنولوجيا صناعة الطائرات و السيارات و الكمبيوتر و تفوقها في الصناعات الحربية وبعض الصناعات الصيدلانية، غير أن سياستها سرعان ما أطاحت بهذه التجربة التي كانت رائدة في تلك الحقبة وأدخلتها في دوامات التضخم و المديونية و الفقر الذي كان ينهش الغالبية العظمى من الشعب البرازيلي، وهذا ما حضي به النظام المدني الذي ورث كل هذه المشاكل من سلفه العسكري، غير انه لم يبقى مكتوف الأيدي بل اعتمد جملة من الإصلاحات و خاصة منذ سنة 1993 ،و التي سرعان ما اثبت نجاعتها فبحلول سنة 1997 بدأت بوادر الانفراج تلوح في أفق الاقتصاد البرازيلي و التي سرعان ما ستتوج بنجاحات كبيرة ستبدأ مع حلول القرن الجديد، تزامنا مع استلام الرئيس لولا الحكم، و الذي سوف يعود الفضل إليه في تحويل البرازيل من دولة مثقلة بالديون الخارجية و الفقر إلى دولة تتراحم كبريات الدول العالمية، أما فيما يخص نقلها للتكنولوجيا فقد ساعدت الإصلاحات التي اعتمدها نظام كاردوزو التي أدخلت البرازيل في نظام اقتصاديا منفتح على العالم مزيجا جل العقبات التي أوجدها النظام الذي سبقه أمام الشركات الأجنبية و رؤوس أموالها بغية تطوير القاعدة الصناعية و جلب التقنيات و التكنولوجيا التي سوف تمكن البرازيل من مزاحمة كبار القوم في المجال .

بعد تولي فرناندو كولور Fernando Collor رئاسة البلاد في سنة 1990 بدأ بمحاولة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحرير الاقتصاد البرازيلي وإلزام الشركات المحلية بمواجهة المنافسة العالمية، وقد كان ذلك استجابة منه للوضع الاقتصادي الصعب الذي كانت البلاد تمر و تماشيا مع موجة التحرر الاقتصادي الموجهة إلى اقتصاد السوق، التي كانت تحتاج العالم النامي في ذلك الوقت، وهذا ما جعل من البرازيل مثالا حيا على التغييرات التي حدثت في التوجه العام إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ظل هذا المناخ تم إزالة القيود على الاستثمار في قطاعي الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية، كما تم تخفيض التعريفات على الواردات، وتم تخفيض أو إزالة القيود الخاصة بإصدار التراخيص وغيرها من العوائق غير المرتبطة بالتعريفات، فضلا عن إزالة معظم أشكال الحظر على الواردات وتحرير أسعار القطاع الخاص، كما استهدفت إجراءات الإصلاح الضريبي التي أقرها البرلمان البرازيلي عام 1991 زيادة تدفقات رأس المال إلى الداخل وتيسير نقل التكنولوجيا، كما شرعت الحكومة في وضع برنامج خصخصة في نفس السنة للحد من دور الدولة في الاقتصاد¹.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاونكتاد.²

يشير المنحنى البياني إلى تنامي تدفق الاستثمارات الأجنبية و التي بلغت ذروتها في البرازيل في سنة 2000 لتبلغ حوالي 33 مليار دولار، (ما يقرب من أكثر من 30 مرة ما كانت عليه عام 1991)، ويرجع الفضل في ذلك إلى تجارة البلاد الحرة وسياساتها الاستثمارية، مما جعل البرازيل من أكبر متلقي الاستثمارات في العالم، كما أن الابتعاد عن سياساتها الحمائية وفتحها لصناعاتها أمام رأس المال الأجنبي أضحت هي المفتاح الرئيسي لوصولها لما سبق الإشارة إليه، كما أنها تمكنت من توليد حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال برنامج للخصخصة.

¹ جون د. سوليفان و اخرون، مرجع سابق 38.

² <http://unctadstat.unctad.org> (26/02/2013 20: 07)

منذ تحرير السوق في أوائل التسعينات، بدأت البرازيل تشهد نموًا ثابتًا في معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث كانت تنمى بشكل شبه ثابت تزامن مع بدايات الإصلاحات، لكن بعد تولي فرناندو كاردوسو الحكم قام بإجراء العديد من التعديلات الدستورية والتغيرات التشريعية في عام 1995، التي استهدفت بشكل أساسي إسراع عملية الخصخصة وإزالة العوائق التي تحول دون مساهمة رأس المال الأجنبي في اقتصاد البرازيل، حيث أقرت الحكومة عدد تشريعات لضمان معاملة الشركات التي يمتلكها الأجانب سواء كليًا أو جزئيًا معاملة منصفة¹، ما جعل البرازيل تحقق بفعل الك ففزة نوعية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والدليل على ذلك هو ارتفاعها بمقدار النصف في ما بين سنة 1995 و 1996 محققًا ما يقارب 10الاف مليون دولار معلنه بذلك بداية حقبة جديدة في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث استبدأ بالتزايد بمعدلات مرتفعة إلى غاية بداية الألفية التي شهدت انخفاضًا بسبب التراجع الهائل في إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بسبب الهبوط الاقتصادي الحاد على مستوى العالم بشكل عام.

"غير ان البرازيل استطاعت اجتذاب ما مقداره 22 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر -وهو ما يُعد رقمًا قياسيًا- حيث شكل 55 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أمريكا اللاتينية. وفي السنوات التالية تراجعت تدفقات الاستثمارات ولكن ظلت البرازيل ثان أكبر متلقي لها من بين الدول النامية"².

أما في الفترة التي ولتها مباشرة فقد حققت البرازيل معدلات جد معتبرة إلى غاية هبوب عاصفة أزمة الديون في سنة 2007 والتي ضربت الاقتصاد العالمي في مقتل، مما اثر على البرازيل، حيث امتدت ما يقارب السنتين، قبل أن يثبت اقتصادها جدارته و يعود بقوة في سنة 2011 مستقطبا حوالي 66 الف مليون دولار أمريكي من صافي التدفقات الاستثمارية المباشرة محققا أعلى مستوى في تاريخ هذه الدولة .

بالإضافة إلى ما سبق من الإصلاحات التي قامت بجذب المستثمرين فان البرازيل تعد بوابة للوصول إلى الأسواق في العديد من دول أمريكا اللاتينية من خلال "MERCOSUR"، وكذا جاذبية سوقها وقربها إلى أسواق الولايات المتحدة، كل هذه العوامل تضافرت لتحقيق الهدف التنموي وفتح السبيل أمام جلب التكنولوجيا عن طريق استقطاب هذا الكم الهائل من الاستثمارات و التي تعد من أنجع الطرق المنتهجة لجلب التكنولوجيا .

لقد أثبتت الإصلاحات نجاعتها في استقطاب التكنولوجيا عن طريق فتح أبواب لاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب و كذا اعتماد نظام الخصخصة وإصلاح سياساتها الحمائية، فقامت البرازيل بإطلاق عنان الخصخصة وفتح بعض القطاعات التي كانت تحتكرها الدولة وأفضل مثال يمكن تقديمه عن خصخصة الشركات ما قامت به البرازيل عند خصخصة شركة امبراير عبر بيع حصصها في 7 ديسمبر 1994 مع احتفاظ الحكومة البرازيلية بالحصصة الذهبية التي تسمح لها بسلطة الاعتراض في مجلس إدارة الشركة ،

¹ جون د. سوليفان و اخرون، مرجع سابق ص38.

² المرجع السابق ص39.

وفي عام 2000 قدمت شركة امبراير إصدار أولي في بورصة نيويورك الأمريكية و بورصة ساو باولو البرازيلية¹، و بخصصتها سرعان ما بدأت بنجاحات الشركة في منتصف التسعينات مع بدء تصنيع الطائرة النفاثة «ERJ-145» التي يوجد بها 50 مقعدا والتي اشترتها «كونتيننتال إكسبرس» وخطوط جوية أخرى. وأعطى ذلك للشركة موطأ قدم في السوق الإقليمية للطائرات النفاثة الصغيرة ومتوسطة الحجم، حيث كانت تمثل سوقا واعدة آنذاك، ثم بدأت في التنامي إلى أن صبحت ثالث مصنع عالمي للطائرات غازية الأسواق الدولية حيث حققت سلسلة طائرات «E» نجاحا باهرا منذ إنتاج أول طراز عام 2004. وتستخدم شركات نقل جوي كبيرة مثل «دلتا» و«الخطوط الجوية البريطانية» و«الخطوط الفرنسية» و«الخطوط الكندية» هذه الطائرات النفاثة الضيقة التي تشبه الأنبوب وليس بها صف مقاعد في الوسط، والتي تعرف بإصدارها ضوءا قليلة وتسببها في القليل من المطبات الهوائية. ويقول ميغويل داو، موظف تنفيذي رفيع في شركة «أزول» البرازيلية الجوية الجديدة: «إنها طائر رائعة»².

كما أن تحرير صناعة الكمبيوتر من خلال فتح الأسواق والسماح بالمنافسة الأجنبية، مكن الأجانب من الدخول وخلق ما يعرف بالمنافسة في هذا القطاع الاقتصادي، حيث بهذا الإجراء لم تعد الشركات المملوكة محليا، والتي تنتج للأسواق المحلية هي التي تسيطر على صناعة الكمبيوتر، ما جعل الإنتاج المحلي لمعدات الكمبيوتر يتراجع نظرا لارتفاع حجم الواردات المتقدمة تكنولوجيا في عام 1991، لكن سرعان ما تداركت الحكومة البرازيلية هذه الهفوة وقامت بإصدار قانون تكنولوجيا المعلومات رغبة منها في زيادة الإنتاج المحلي، حيث سمح ذلك القانون لمصنعي الكمبيوتر المحليين بتجنب الخسائر، تحت شروط محددة، بالإضافة إلى ذلك قامت دعم أعمال البحث والتنمية التي تقوم بها الشركات المحلية، بغرض تفادي ما حدث في السابق، وأسفرت هذه السياسات الحكومية عن ارتفاع إنتاج الكمبيوتر محليا إلى أكثر من الضعف مع حلول عام 1999، مقارنة بما شهدته هذه الصناعة من تراجع عام 1992، مما جعل الأسعار تشهد انخفاضا كبيرا، وتوافرت الخدمات في هذا المجال على نحو أفضل مما عمل على زيادة توافر التكنولوجيا وبأسعار معقولة جعلتها في متناول المستهلكين. ومع تطور السوق بدأ يدفع بمنتجي الكمبيوتر الزائفين والذين لا يلتزمون بأساليب وقواعد الصناعة خارج هذا المجال من الأعمال، ولقد أسفرت ما شهدته أسواق معدات الكمبيوتر من تطورات ناجحة عن نمو في صناعة برامج الكمبيوتر أيضا، حيث وصلت إلى أكبر معدلاتها على مستوى المنطقة. واليوم ها هي البرازيل تمتلك أكبر سوق لتكنولوجيا المعلومات في أمريكا اللاتينية، كما أن لديها أكبر عدد من مستخدمي أجهزة الكمبيوتر والإنترنت في

¹ إمبراير مقال منشور في ويكيبيديا

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1>

(26/03/2013. 16 :55).

² كيف أصبحت «إمبراير» البرازيلية ثالث أكبر مصنع للطائرات التجارية في العالم؟ مقال منشور في جريدة الشرق الأوسط، الأحد 14 ذو الحجة 1431 هـ

21 نوفمبر 2010 العدد 11681

<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=596134#.UVNDARfkrIE> (23/03/2013.15:22)

المنطقة. وفي عام 2003 وصل حجم الإنفاق الحكومي المحلي خدمات تكنولوجيا المعلومات ومعدات الكمبيوتر حوالي 11 مليار دولار سنويًا، ومن المتوقع أن ينمو سوق تكنولوجيا المعلومات في السنوات القادمة بمعدل يزيد على 10 %، وتستحوذ الشركات العالمية الرائدة في مجال على نصيب كبير في سوق HP، IBM، Compaq، Unisys، SUN، DELL التكنولوجيا مثل معدات الكمبيوتر في البرازيل، بينما تبلغ واردات البرازيل من أجهزة الكمبيوتر نسبة ضئيلة حيث يفني الإنتاج المحلي بمتطلبات السوق.¹

بالإضافة إلى ما سبق فقد شهدت صناعة تكنولوجيا المعلومات تطورًا سريعًا، فقد شهدت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية نموًا هائلًا بعد خصخصتها وفتحها أمام الاستثمار الأجنبي في الفترة ما بين منتصف إلى أواخر التسعينات، وأسفرت جهود خصخصة هذا القطاع إلى تحسين جودة الخدمات، وأصبحت الصناعة قادرة على مواجهة الطلب على الخدمات كما أنها أصبحت أكثر استعدادًا لتوفير تكنولوجيا جديدة للمستهلكين.²

كما أن صناعة السيارات و التي تعد قديمة في البرازيل شهدت دخول منتجات جدد ك رونو و بوجو وتعد تجربة رونو في نقل التكنولوجيا الرائدة في البرازيل فبعد دخولها مباشرة في 1999 سرعان ما قامت بإنشاء مركز للبحث و التطوير بمشاركة برازيلية، هذا الأخير اثبت جدارته بإخراج أول سيارة برازيلية 100 %، حيث تعد زنور سانيدرو أول سيارة صنعها و ركبها و البرازيليون تحت غطاء شركة أجنبية، ما يجعلنا نقول أن هناك نقلا فعالا للتكنولوجيا عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي.³

لقد سمحت هذه الإصلاحات لهذه الدولة من جذب الشركات العملاقة التي قامت بإنشاء معاقل لها في تراب البرازيل سواء عن طريق التملك أو المشاركة، و الدليل على ذلك الكم الهائل من الشركات التي تنتج داخل حدود البرازيل و لإعطاء لمحة على عدد هذه الشركات فالجدول الموالي يوضح بعض من تلك العاملة في الاقتصاد البرازيلي .

¹ جون د. سوليفان مرجع سابق، ص 13-14.

² جون د. سوليفان، مرجع سابق، ص 39.

³ للمزيد من التفصيل انظر:

الجدول رقم (4 - 6) بغض الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الاقتصاد البرازيلي.

الشركات	القطاع
Bombardier Inc., Eurocopter, Tenneco Inc	صناعة الطائرات و الصناعات العسكرية
ADM (Archer Daniels Midland Co.), Luis Calvo	قطاع الزراعة
Barilla Spa, Bestfoods, Bongrain SA, Bunge Ltd, Campari SpA, Cargill Inc, Cirio SpA, Cremonini SpA, Danone, Doux SA, Evalis ex-Guyomarch, Ferrero Spa, FHP (Freudenberg Haushalts Produkte), IFF International Flavors & Fragrances, Kellogg Co., Montedison SpA, Nabisco Holdings Corp., Nestlé SA, Nestlé Waters, Numico (Royal NV), Parmalat Finanziaria, PepsiCo Inc., Procter & Gamble, Co., Quaker Oats Co., Royal Canin SA, Segafredo Zanetti, Seragnoli Spa, SIF Ltd., SOS Cuetara, Symrise AG, Tate & Lyle plc., Tereos	الصناعات الغذائية
Aetna Inc., AGF (Assurance Générale de France), Millea Holdings Inc	التأمينات
Banco Frances SA, Bank of America Corp., BBVA Bancomer, HSBC Holdings (Hong-Kong & Shangai Banking Corp), JP Morgan Chase & Co., Société Générale, UBS (Union de Banques Suisses	البنوك
Agilent Technologies Inc., Ametek Inc, Celestica Inc., Flextronics International Ltd, Freescale Semiconductor, Inc., J&K Technologies, Jabil Circuit, Inc, Palm, Inc., Sagem, Saint Jude Medical Inc., Salcomp Oy, Storage Technology Corp, Thomson SA, Toshiba Corp., Wacker-GmbH Chemie	الصناعات الالكترونية
Bosch GmbH, Cooper Tire & Rubber Co., Daimler AG, Denso Corp., FIAT S.p.A., Ford Motor Co., General Motors Corp., Honda Motor Co., Ltd., Johnson Controls, Lear Corp., Peugeot SA, Polytec, Renault SA, Ryder System Inc., TRW Inc., Valeo SA, Visteon, Volkswagen AG	صناعة السيارات و معدات النقل

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (3).

معظم الشركات المذكورة في الجدول تعد من عمالقة الشركات العالمية في مجال تخصصها بامتلاكها لمراكز البحث و التطوير و التكنولوجيا ، فهي تعد مكسبا للبرازيل حيث بوجود مثل هذه الشركات على أراضيها سوف يمنحنا ميزة نقل التكنولوجيا و المعرفة سواء عن طريق الدورات التدريبية التي تقوم بها هذه الشركات أو عن طريق البحوث التي تجربها سواء كانت هذه البحوث في الأراضي البرازيلية أو خارجها .

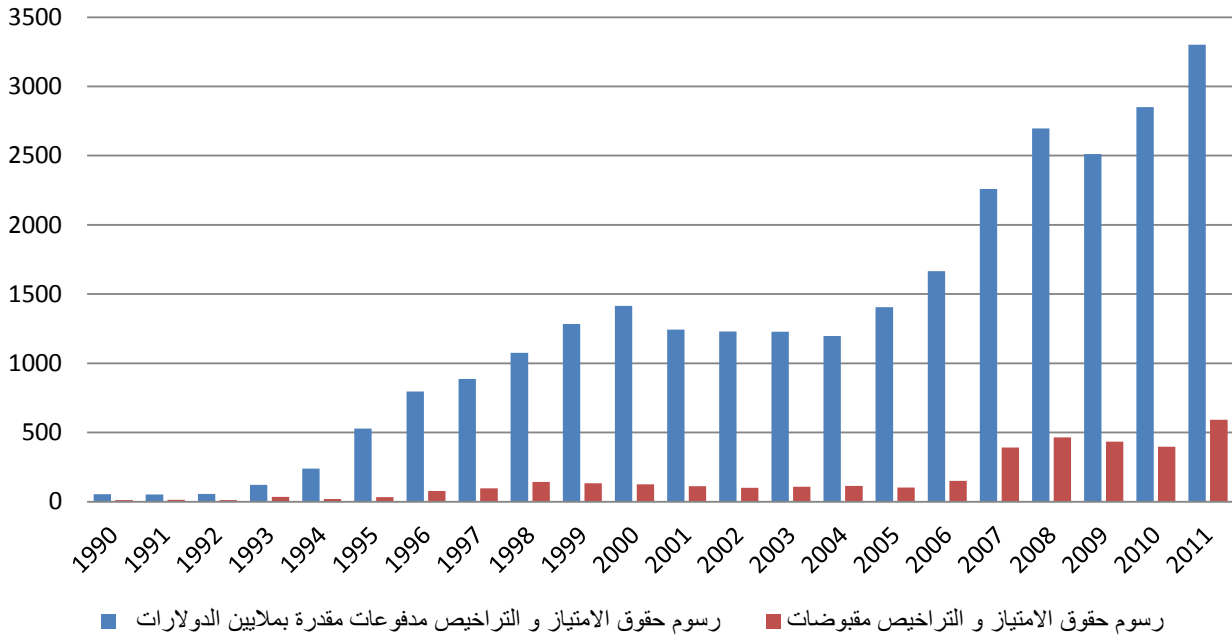
أن تواجد هذا الكم الهائل من هذه الشركات إنما يدل على جاذبية السوق البرازيلية و توفر البيئة الاستثمارية الفضلى التي تسمح بمزاولة الأعمال بالرغم من بعض النقائص، وكذا يدل على مقدار التكنولوجيا المنقولة من طرف هذه الشركات التي تلجا في الغالب إلى إتباع نمط الشركات المشتركة (JV) في هذه السوق، و الذي سبق و أن ذكرنا ميزاته بالنسبة لعملية نقل التكنولوجيا في الفصل السابق .

لقد حققت البرازيل معدلات هائلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي ذكرنا انه من ابرز استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية المتبعة بغية الدخول إلى الأسواق كما انه يعد واحدا من أهم طرق نقل التكنولوجيا ومنه يمكن القول ان مقادير التكنولوجيا المنقولة للبرازيل عن طرق هذا السبيل هي جد معتبرة .

الفرع الثاني: النقل عن طريق التراخيص و عقود الامتياز

كما ذكرنا سابقا في هذا الفصل و في الفصل النظري فان هذا النوع من العقود يعد من أنواع أو سبل نقل التكنولوجيا لذ فانه كلما تزايدت هذه الأنواع من العقود إلا و ازداد ضخ التكنولوجيا إلى البلد المتلقي و لهذا قامت الحكومة البرازيلية في منتصف التسعينات بتخفيض أو إزالة القيود الخاصة بإصدار التراخيص و تقوية قوانين الملكية الفكرية التي كانت قائمة من قبل و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4-13) رسوم حقوق الامتياز و التراخيص
1990-2011



المصدر: إعداد الباحث انطلاقاً من بيانات البنك الدولي¹.

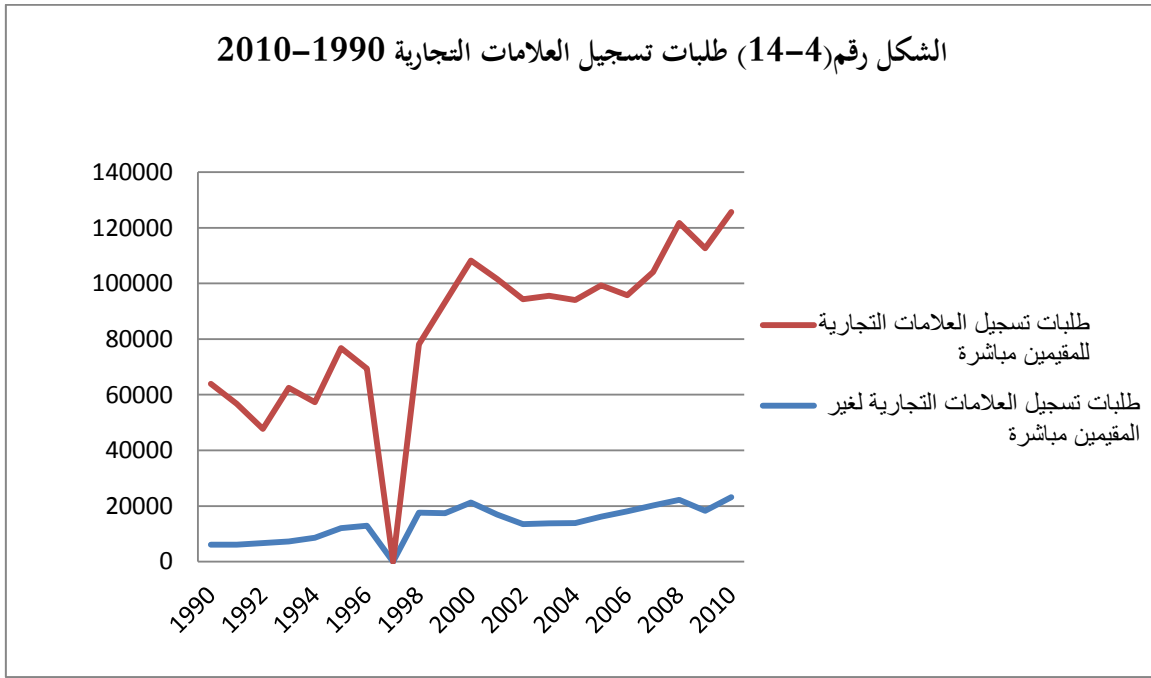
إن الشكل يوضح مقدار المدفوعات و المقبوضات التي تخص رسوم حقوق الامتياز و التراخيص في البرازيل منذ بداية حقبة الإصلاحات، و التي سرعان ما استبدأ نتائجها بالتجلي، حيث بدأت مدفوعات حقوق الامتياز و التراخيص إلى المصادر الأجنبية تتزايد بشكل تصاعدي مع بعض التذبذبات إلى غاية تحقيقها مستوى قياسي مقارنة بسنة 1989، سنة تسجيل أعلى قيمة في الفترة التي سبقت الإصلاحات .

و من ثم بدأت في الانخفاض إلى ما دون الخمسين مليون، وبعد أن بدأت فترة الإصلاحات بدأت بتسجيل معدلات جد واعدة حيث ارتقت إلى ما يقارب الـ 54 مليون دولار وبعدها بدأت بالارتفاع إلى غاية سنة 2000 حيث حققت أعلى مستوياتها بما يناهز 1400 مليون دولار، وهذا ما يدل على أن ما قامت به البرازيل في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2000، عن طريق الإصلاحات حيث جاءت بنتائج طيبة فهذا المقدار يعبر على أن التدفقات التكنولوجية التي تنتقل عبر هذين المسلكين بدأت بالتنامي، من ثم عوادة في الانخفاض لكن بشكل طفيف إلى غاية 2005، و التي ستعد نقطة تحول و انعطاف وبداية تدفقات تكنولوجية كبيرة و ضخمة، حتى في عز الأزمة العالمية إلى غاية تحقيق رقم قياسي في سنة 2011 محققة أعلى مستوى في

¹<http://donnees.banquemondiale.org> (.27/02/2013 20:15)

تاريخ الاقتصاد البرازيلي باستقبالها لما يفوق 3300 مليون دولار أمريكي، وهذا ما يشير إلى أن التدفقات التكنولوجية في ازدياد مطرد وكبير، كما يعطي صورة على مستوى التكنولوجيا المنقولة عبر التراخيص الممنوحة و حقوق الامتياز، كما يرجع الفضل في ذلك إلى تنامي ظاهرة التدويل من طرف الشركات المتعددة القومية و جاذبية الأسواق الناشئة التي خطفت كل الأنظار في الآونة الأخيرة، و السياسات الإصلاحية و تزايد حرية الخصخصة التي اعتمدها البرازيل.

أما فيما يخص العلامات التجارية التي سجلت في هذه الفترة، مواكبة فترة الإصلاحات و الانتعاشة الاقتصادية التي ميزت اقتصاد هذه الدولة الطموحة فهي تشير إلى أن العلامات التجارية الأجنبية التي تنتج و تباع في البرازيل مما يتيح لنا التعرف على مدى فاعلية قوانين حقوق الملكية الفكرية و كذا نسب التكنولوجيا الداخلة من طرف أصحاب هذه العلامات التي إما تباع أو ترخص للشريك الوطني أو تمنحه الامتياز وهذا ما يمثله الشكل البياني .



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي¹.

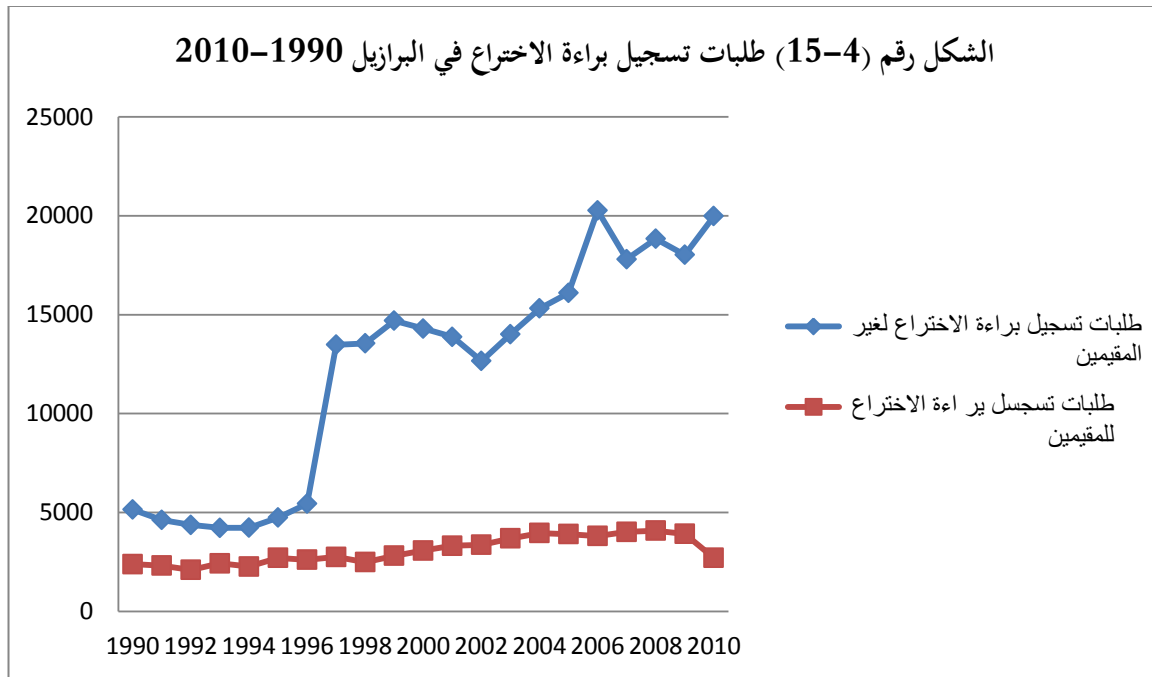
تشير البيانات إلى تنامي و تزايد طلبات تسجيل العلامات التجارية الوافدة من الخارج وهذا ما يوثق ازدياد التراخيص و حقوق الامتياز وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد ارتفعت الطلبات بمعدل متزايد خلال السنوات التي تلت الإصلاحات كما أن التزايد الذي شهدته برفقة الطلبات الوطنية بعد سنة 1995 يوضح أن سياسة تسريع الخصخصة التي اعتمدها البرازيل كانت مثمرة، أما الزيادة الكبيرة للعلامات التجارية التي يسجلها المقيمون فإنها تدل على اكتساب الخبرات و زيادة الوعي الذي تأتي من

¹ <http://donnees.banquemonddiale.org> (.28/02/2013 12:15)

الاحتكاك بالشريك الأجنبي الذي أتاح للمواطن اكتساب الخبرات و المعارف ،وبالتالي فهي دليل على تنامي النقل المعرفي و التكنولوجيا في هذه الدولية .

الفرع الثالث: طلبات تسجيل براءة الاختراع

لقد ذكرنا سابقا أن طلبات تسجيل براءات الاختراع من طرف الأجانب تشير بشكل كبير إلى مقدار و نوع التكنولوجيا المراد منحها للدولة المتلقية ، كما أن البراءات المسجلة من طرف المقيمين تشير بشكل واضح إلى مدى امتلاك و محاولة المقيمين تجديد وتطوير التكنولوجيا المطروحة و المكتسبة و الشكل الموالى يشير إلى هذه الإحصائيات .

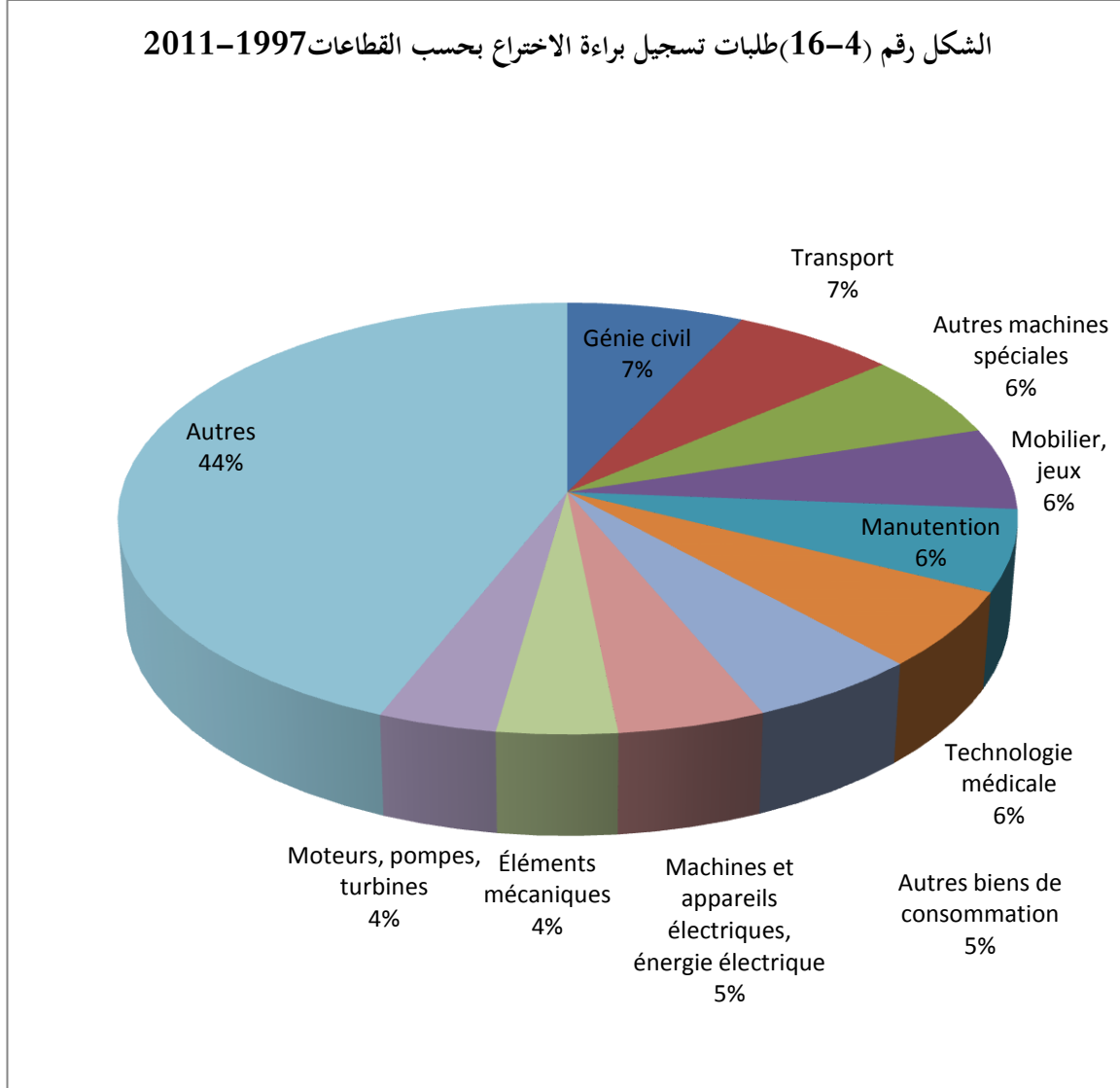


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي ¹.

تشير الإحصائيات إلى أن الطلبات التي تقدم بها الأجانب كانت تقارب 5 آلاف طلب في السنوات التي بدأت فيها الإصلاحات و التحرير الاقتصادي لكن وبعد سنة 1996 اخذ نصيب هذه الطلبات في التنامي بشكل واضح و مطرد مشيرا إلى تحول الشريك الأجنبي إلى محاولة منح البرازيل صناعات تتصف بالتكنولوجيا المتقدمة وهذا يعود إلى جملة من الأسباب التي ذكرناها في السابق حيث و بحلول 2005 فاق مجموع الطلبات 20 ألف طلب سنويا ما يشير إلى أن الشريك الأجنبي أصبح يثق في الاقتصاد البرازيلي الذي أثبت مرونته ،وقدرته على امتصاص و تطويع التكنولوجيا المتطورة ،وهذا ما يعكسه الخط الأحمر الذي يشير إلى تنامي طلبات المقيمين ،الذين بحكم الاحتكاك بالأجانب و الاستغلال في مجالات البحث و التطوير أصبحوا من جملة المبتكرين و المنتجين للتكنولوجيا .

¹ <http://donnees.banquemondiale.org> (.01/03/2013 21:00)

أما فيما يخص القطاعات التي حضت بهذه الطلبات فيمكن تلخيصها في الشكل الموالي :



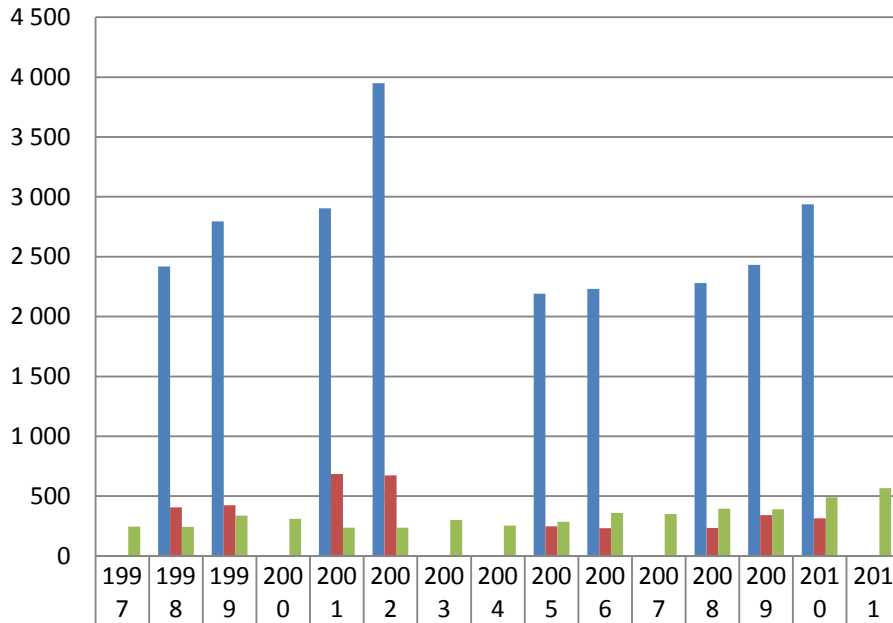
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات wipo.¹

يشير الشكل إلى المجالات التي حضت بطلبات تسجيل براءة الاختراع، هي مجالات ذات تكنولوجيا متوسطة وعالية ومنه فيمكن القول أن نوع التدفقات التكنولوجية التي حضت بها البرازيل في الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2011 و التي تشير إليها الإحصائيات المبينة في الشكل لم تكن تقتصر على التكنولوجيا البسيطة، بل تعدتها إلى القطاعات التي تتمتع بتكنولوجيا متطورة . أما إذا ما اعتمدنا على تقييم الطلبات التي صودق عليها وخاصة في حقبة الرئيس كروزو و لولا فسنجد أن البرازيل استطاعت أن تستقطب تكنولوجيات لا بأس بها وخاصة تلك التي تتصف بأنها ذات تكنولوجيا عالية و متقدمه، وحتى تحويلها و خلقها و هذا ما تشير إليه الطلبات التي قدمها البرازيليون و صودق عليها من الخارج .

¹ Statistiques de propriété intellectuelle

http://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/countries/br.html.(03/03/2013. 22: 05)

الشكل رقم(4-17) طلبات تسجيل براءة الاختراع المصادق عليها 1997-2011



الطلبات المصادق عليها المقدمة من طرف غير المقيمين	2 419	2 795	2 904	3 949	2 190	2 232	2 279	2 431	2 937						
الطلبات المصادق عليها و المقدمة من طرف المقيمين	406	424	685	674	249	233	234	341	314						
الطلبات المصادق عليها من جهات خارجية و المقدمة من المقيمين	247	244	338	310	236	237	302	255	286	360	350	396	391	491	567

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات wipo.¹

تشير هذه الإحصائيات إلى أن الطلبات الخارجية المصادق عليها من طرف البرازيل في تنامي محسوس خصوصا بعد ما قام به الرئيس كوردوزو ، وهذا ما جعل منها تتنامى ولو بشكل ضئيل مع نسب تذبذب طفيفة و في الخصوص في حقبة الرئيس لولا دسيلفا أي 2005 إلى غاية 2010، هذا ما يدل على أن هناك كما معتبرا من التكنولوجيا التي نقلت إلى البرازيل إذا ما قورن بتسعينات و ثمانينيات القرن المنصرم، وبحسب منظمة الويبو التي تشير إلى أن البرازيل حققت مراكز جد متقدمة فيما يخص المصادقة على الطلبات إذا ما قورنت بالدول الأخرى و هذا ما سنشير إليه في الجدول الموالي .

أما فيما يخص تلك التي المصادق عليها و التي قام بتقديمها المقيمين فهي ورغم ضآلتها إلا أنها تشير إلى أن البرازيل تحاول امتلاك و خلق التكنولوجيا، ما جعل منها تتجه إلى الطلب من الجهات الخارجية أي أنها بالرغم من عدم وصولها إلى مصاف الدول الكبرى كألمانيا و اليابان و كوريا الجنوبية إلا أنها تتفوق على غالبية الدول الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

¹ http://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/countries/br.html.(04/03/2013. 23: 05)

الجدول (4-7) ترتيب البرازيل على المستوى الدولي فيما يخص براءة الاختراع المصادق عليها

السنة	الترتيب على المستوى العالمي للطلبات الممنوحة و المقدمة من طرف المقيمين	الترتيب على المستوى العالمي للطلبات الممنوحة من طرف جهات خارجية و المقدمة من طرف المقيمين
1997		28
1998	15	28
1999	14	25
2000		25
2001	12	30
2002	12	30
2003		33
2004		33
2005	18	33
2006	19	30
2007		33
2008	16	33
2009	17	34
2010	18	33
2011		31

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات wipo.¹

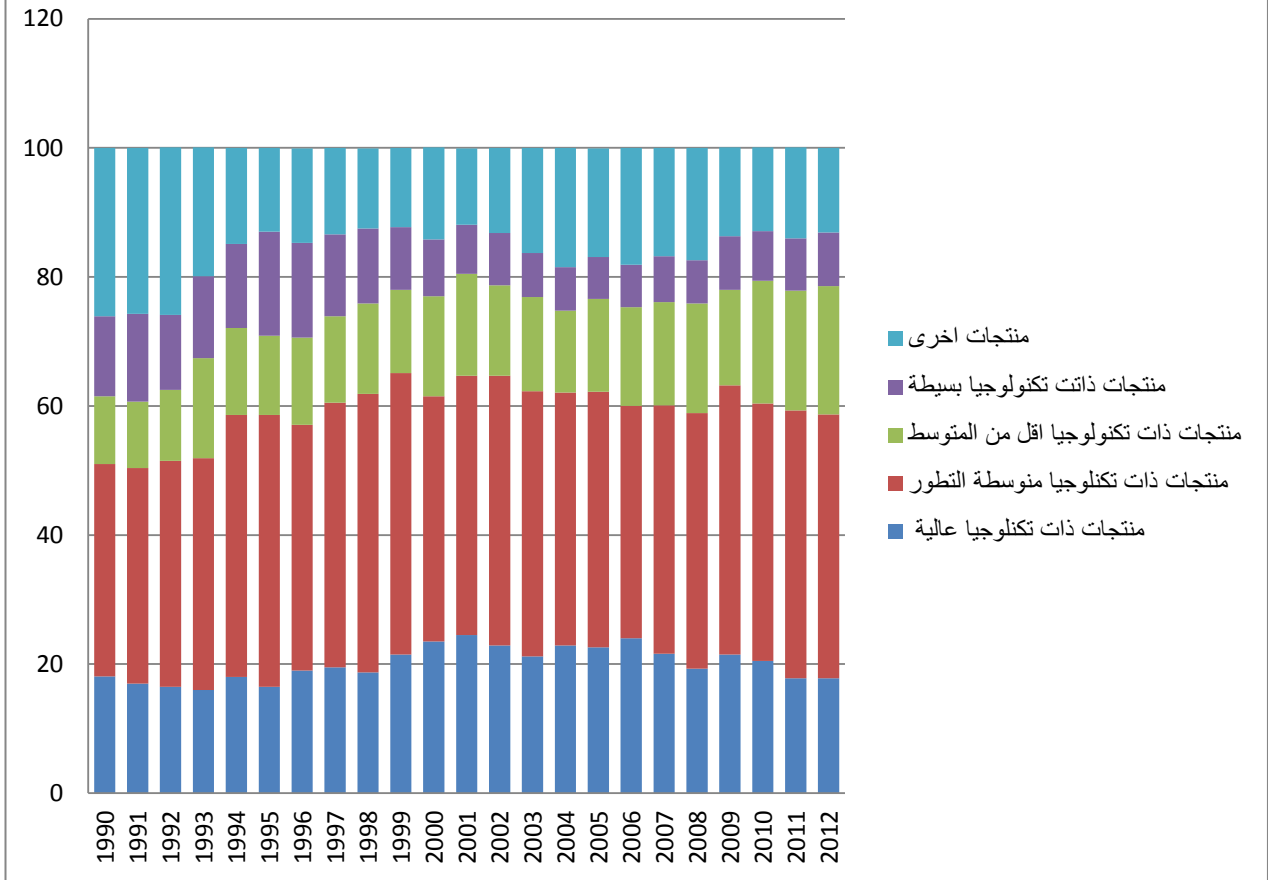
يشير هذا الجدول إلى أن المراكز التي تحتلها البرازيل جد متقدمة أي أن التكنولوجيا التي نفذت إليها جد معتبرة، كما أنها استطاعت جلب التكنولوجيا المتقدمة مقارنة بالدول الأخرى بل أضحى من المصدرين لها في مجالات معينة كالزراعة و الصناعات الدوائية، مما دفعها إلى امتلاك شركات متعددة الجنسيات هي الأخرى بدأت تحذو و تنتهج درب الشركات العملاقة الأجنبية التي كانت تحتك بها و تستسقي من خبراتها .

الفرع الرابع: النقل عن طريق الواردات

لقد اشرنا في الفصول النظرية إلى أن الاستيراد يعد دربا من دروب نقل التكنولوجيا لذا سنحاول قياس الكم الذي استفادت منه البرازيل عن طريق هذا النوع من أنواع النقل، بالاعتماد على معطيات الشكل الموالي:

¹ [\(05/03/2013.00: 05\)](http://www.wipo.int/ipstats/fr/statistics/country_profile/countries/br.html)

الشكل رقم(4-18)واردات البرازيل من السلع بحسب التقسيم التكنولوجي 1990-2012



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (4) والتصنيف في الملحق رقم (5)

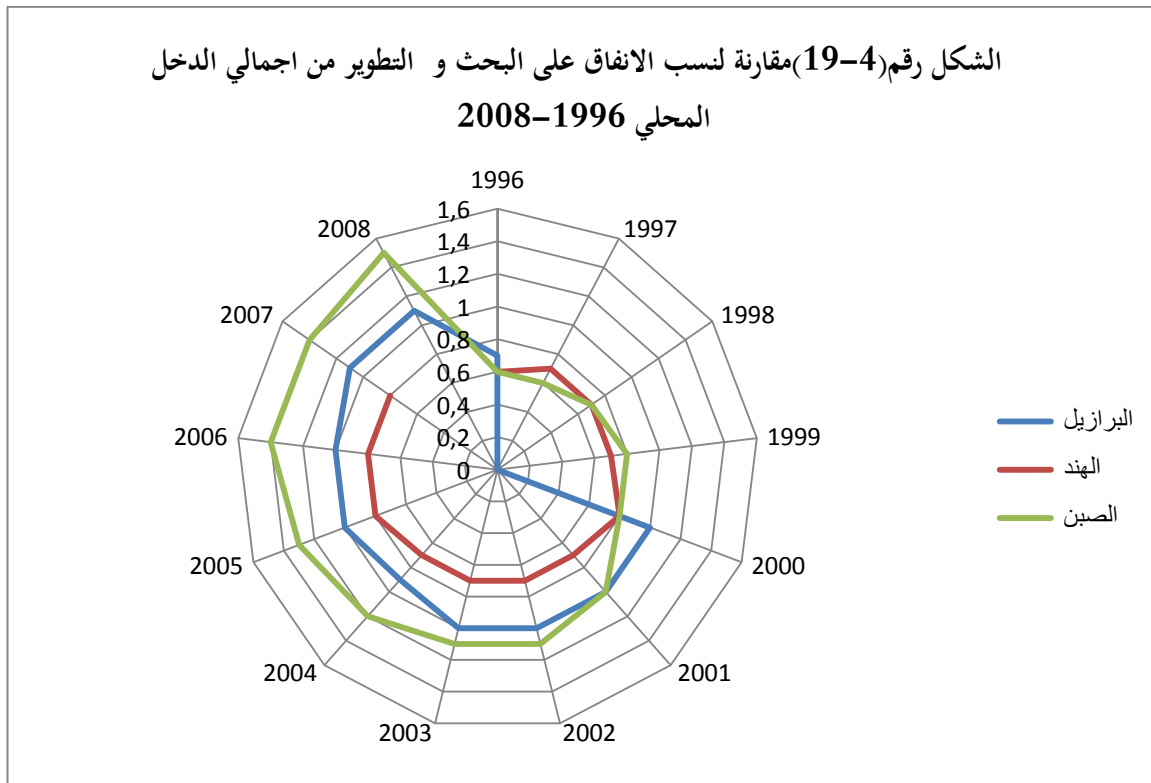
يشير الشكل البياني إلى نسب الواردات التي تدخل البرازيل بحسب التصنيف SITC Revision 3 . حيث يلاحظ أن تدفق السلع التي تعرف بالسلع العالية التكنولوجية في تزايد ملحوظ، باعتبار الاستيراد كمنفذ من منافذ نقل التكنولوجيا فإنه يمكن الجزم على أن البرازيل استفادة من فتح أبواب أسواقها و تطويع القوانين في سبيل جلب التكنولوجيا العالية، التي وصلت معدلات جد معتبرة 22% من إجمالي واردات السلع وخصوصا في فترة حكم كاردوزو الذي اعتمد برنامج الريال لمكافحة التضخم واعتمد على نظام السوق المفتوح مخفض الرسوم الجمركية بحكم أن البرازيل من أقدم الدول التي كانت منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة التي انبعثت في سنة 1993، وهذا ما انعكس على أنواع أخرى من المنتجات حيث تبقى المنتجات أو السلع و التي تتصف بأنها متوسطة التكنولوجيا تتلقى نصيب الأسد من إجمالي الواردات حيث وصلت في بعض السنوات ما يقارب 40% مما يدل على أن تدفق هذا النوع من التكنولوجيا يلقي رواجاً كبيراً في البرازيل، أما السلع التي تتصف بأنها سلع ذات تكنولوجيا أقل من المتوسط فيمكن وضعها في خانة أقل من المتوسط وهذا بحكم توفر البرازيل و امتلاكها لهذا النوع من التكنولوجيا و التي اكتسبتها من جراء التجربة الأولى و الإصلاحات التي شاهدها في بداية التسعينيات، أما فيما يخص السلع ذات التكنولوجيا البسيطة أو المنخفضة فهي تستوردها بنسب ضئيلة تتراوح بين (8,7%) من إجمالي الواردات كما أنها في تناقص وهذا ما يدل على أن البرازيل

استطاعت أن توطنها وتحكم قبضتها عليها، ما يجعلنا نقول أن البرازيل استطاعت أن تنقل التكنولوجيا وبشكل كبير عبر هذا المنفذ ألا وهو الاستيراد.

الفرع الخامس: الإنفاق على عمليات البحث و التطوير

يمكن القول إن البرازيل قد تمكنت من أن تستفيد من جل طرق نقل التكنولوجيا وهذا عن طريق توفير المناخ الملائم للشركات المتعددة الجنسية، عن طريق تعديلها لقوانين الاستثمار الأجنبي و اعتماد الخوصصة ،ونظام تجاري حر و توفرها على الشروط و القوانين الكافية لما يعرف بحقوق الملكية الفكرية تماشيا مع استراتيجيات تلك الشركات العملاقة و المنافسة الشرسة التي تتلقاها خصوصا على صعيد جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تعد من أهم سبل نقل التكنولوجيا ، إلا أنها لم تبق مكتوفة الأيدي بل هي تحاول توطين و خلق التكنولوجيا عن طريق تشجيع البحث العلمي و محاولتها إنتاج سلع ذات تكنولوجيا متقدمة وهذا ما تشير إليه إحصائيات البنك الدولي فيما يخص إجمالي النفقات الموجهة إلى البحث العلمي و كذا صادرات البرازيل من السلع ذات التكنولوجيا العالية .

إذا ما قورنت نسب الإنفاق التي توجهها البرازيل إلى عملية البحث العلمي و التطوير مع الدول المتطورة كألمانيا مثلا سنجد أن هناك فرق شاسع لكل إذا ما قورنت بالدول التي تعد اقتصادياتها ناشئة فسنجدها جد متقاربة و الشكل الموالي يوضح ذلك

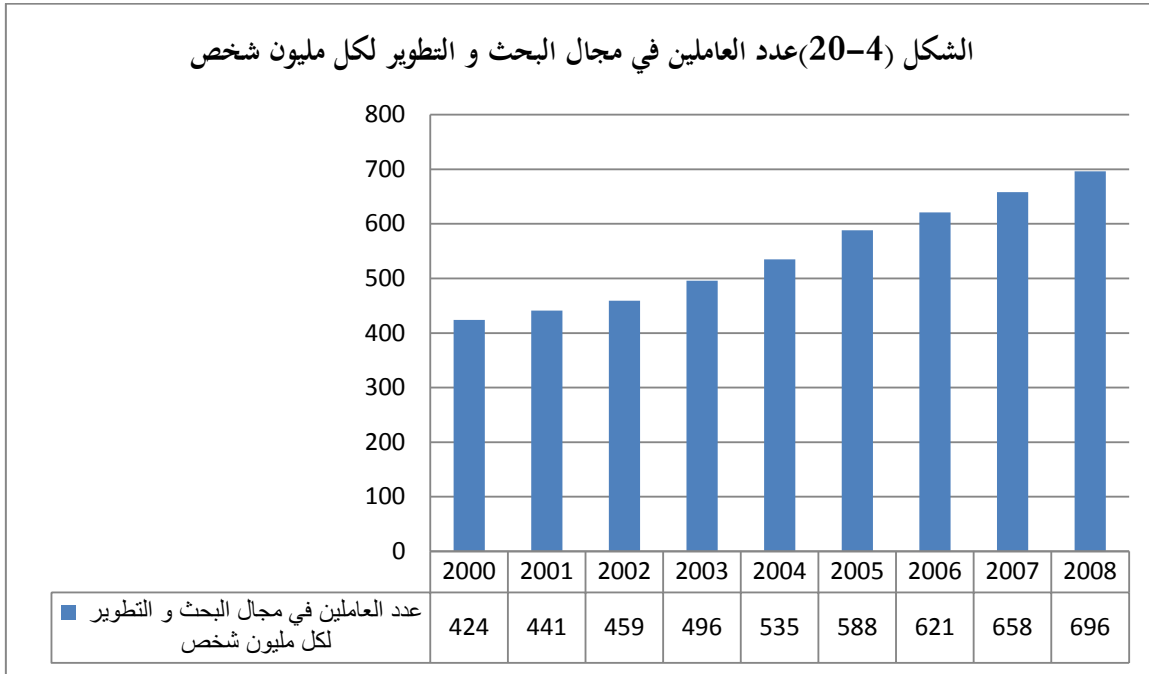


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي .¹

¹ <http://donnees.banquemondiale.org> (.01/04/2013 21:00)

يمثل الشكل نسب الإنفاق على البحث و التطوير العلمي لثلاث دول ناشئة، ألا وهي البرازيل الصين و الهند، حيث تشير هذه الإحصائيات إلى أن البرازيل توجهت إلى الاهتمام بالبحث العلمي و الإنفاق عليه خصوصا في بداية الألفية الأولى من هذا القرن، حيث أصبح نصيب نسب الإنفاق على البحث و التطوير من إجمالي الدخل المحلي يتزايد على مر السنوات مصاحبا لنسب النمو في الاقتصاد البرازيلي و الذي يحاول قدر المستطاع الاقتراب من مصاف الدول الخالقة لتكنولوجيا عن طريق تشجيع مجتمعات البحث و التطوير، سالكة طريق الصين و الهند .

وهذا ما يمكن توثيقه بعدد العاملين في مجالات البحث و التطوير لكل مليون شخص، و التي يظهرها الشكل الموالي

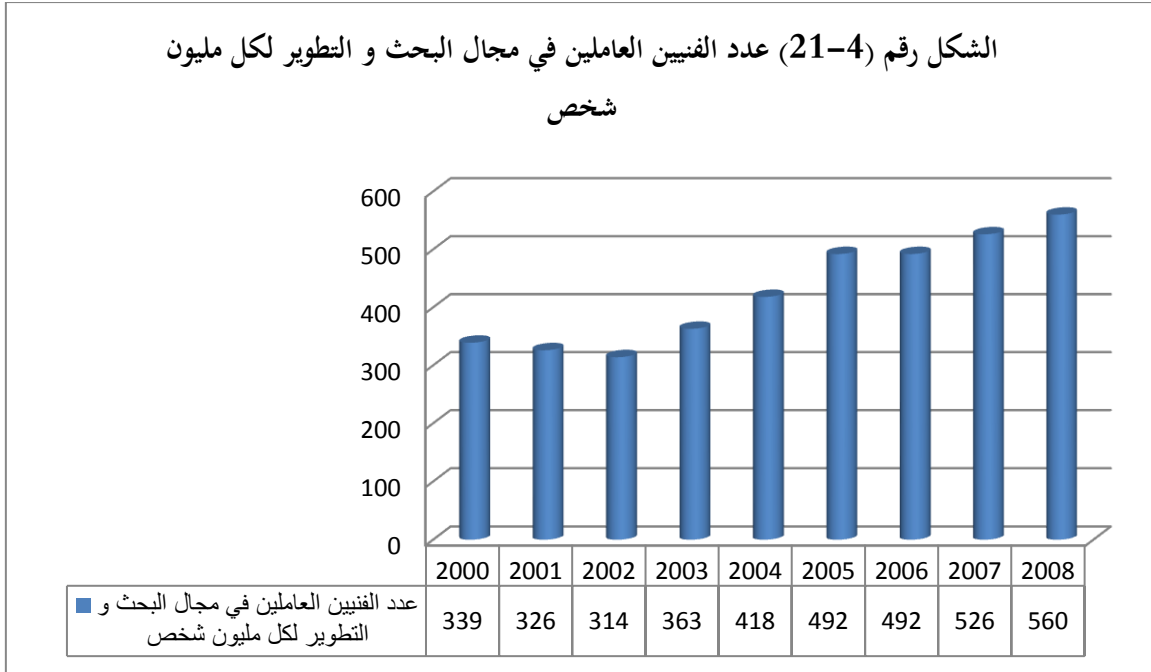


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.¹

تشير هذه الإحصائيات إلى أن عدد العاملين في مجال البحث و التطوير في تزايد متواتر، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود 696 عامل في مجال البحث و التطوير في سنة 2008 مقارنة ب 424 في سنة 2000 و هذا دليل على أن البرازيل تسير في الطريق الصحيح لمواكبة التكنولوجيا التي تدخل إليها، عن طريق المنافذ التي تكلمنا عليها، إذ انه كلما زاد الاهتمام بالبحث العلمي و التطوير، كلما زادت رغبة الدولة المتلقية للتكنولوجيا في توطئتها و لما لا خلقها أي تحقيق النقل الراسي، كما يمكن القول إن البرازيل استطاعت الاستفادة من الخبرات الأجنبية التي بفضلها اكتسب هؤلاء العمال التقنية و المعارف .

¹ <http://donnees.banquemondiale.org> (.04/04/2013 21:00)

بالإضافة إلى ما سبق يمكن الاستدلال كذلك بعدد الفنيين العاملين في مجال البحث و التطوير في هذه الدولة الطموحة حيث تشير الإحصائيات الموجودة في الشكل الموالي إلى ذلك



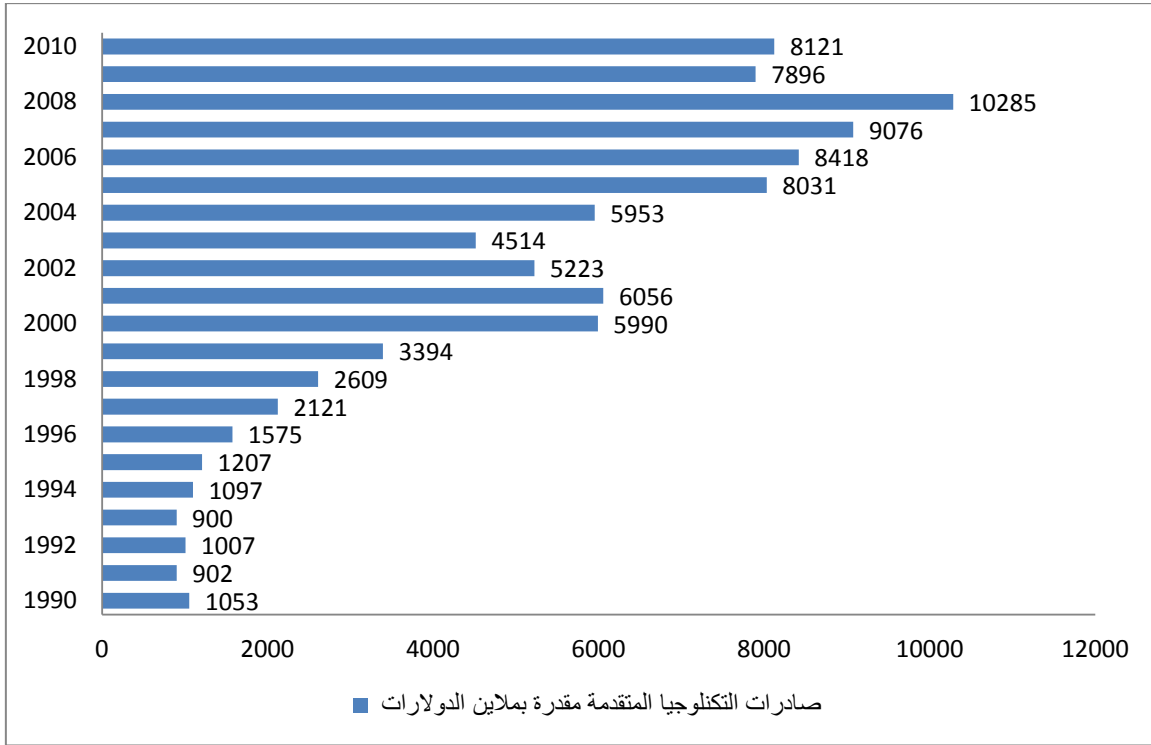
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.¹

تعد هذه الزيادات في عدد الفنيين المختصين العاملين في مجال البحث و التطوير خصوصا في فترة حكم لولا حركة ايجابية للبرازيل التي تعرب عن نيتها في اكتساب التكنولوجيا و حتى تطويرها وهذا عن طريق الخبرات التي اكتسبتها جراء الاحتكاك بالأجانب و تطويع المعارف المنقولة منهم ، حيث تشير إلى الإحصائيات إلى تنامي الفنيين العاملين في مجال البحث و التطوير بشكل متواتر و مستمر من 339 سنة 2000 إلى ما يناهز 600 في 2008 و هذا أكبر دليل على أن هناك نقل ايجابي للمعارف و التقنيات و التكنولوجيا في هذا البلد الصاعد .

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول أن البرازيل في طريقها إلى اكتساب تكنولوجيا عالية الجودة و هذا إذا ما قمنا بتحليل صادراتها من السلع ذات التكنولوجيا المتطورة و التي سوف تمكننا من دراسة مدى امتلاكها للتكنولوجيا العالية و التي سوف ندرجها في الشكل الموالي .

¹ <http://donnees.banquemondiale.org> (.05/04/2013 21:00)

الشكل رقم (4-22) صادرات البرازيل من السلع ذات التكنولوجيا العالية 1990-2010

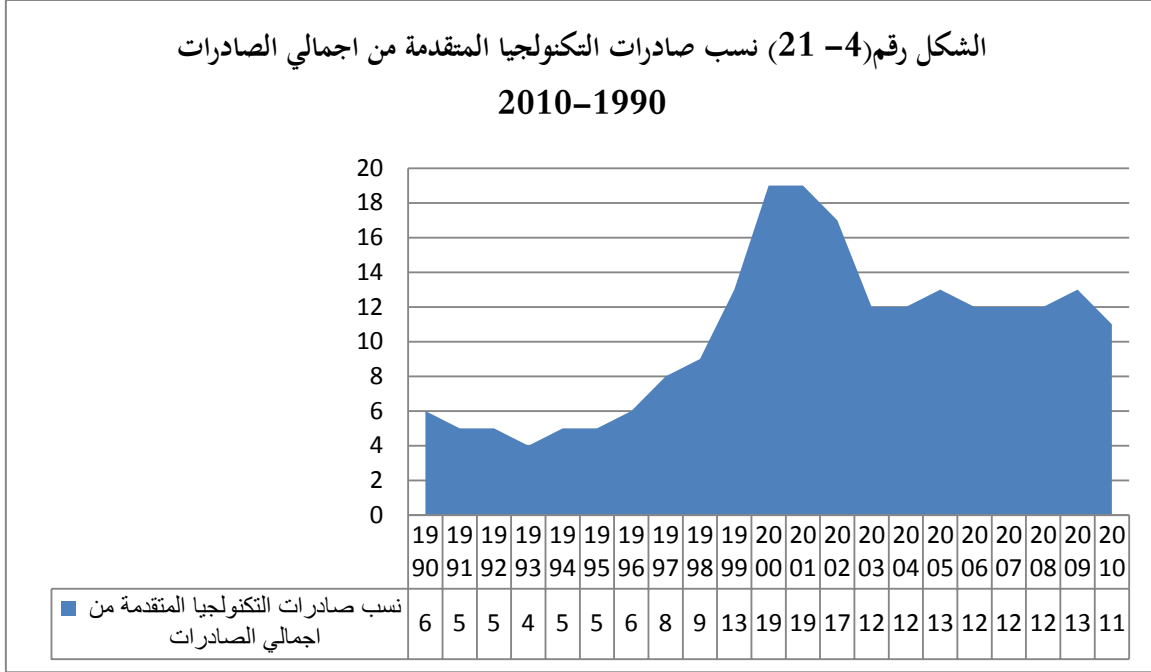


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.¹

لقد استطاعت البرازيل الوصول إلى مبالغ جد معتبرة إذا ما تفحصنا الصادرات التي تتصف بالتكنولوجيا المتقدمة، و هذا ما تشير إليه الإحصائيات، حيث كانت مبيعاتها أو صادراتها في الفترة التي سبقت الإصلاحات لا تتجاوز 1000 مليون دولار لكن بعد دخول الشركات العملاقة و خصوصة بعض الشركات كشركة الطيران امبراير بدى ميزان الصادرات من التكنولوجيا المتقدمة يتنمى و يتسارع بشكل ثابت إلى غاية وصولها إلى معدلات عالية وهذا دليل على اكتساب البرازيل للتكنولوجيا المتقدمة.

هذا ما يمكن توثيقه بالإحصائيات التي تشير إلى نسب الصادرات من السلع التي تعد ذات تكنولوجيا متقدمة من إجمالي السلع المصنعة في البرازيل و التي يوضحها الشكل الموالي .

¹<http://donnees.banquemondiale.org> (.06/04/2013 21:00)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .¹

تشير هذه الإحصائيات إلى تزايد نسب السلع المصنعة في البرازيل و التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة من إجمالي السلع المصدرة وهذا دليل قاطع على أن البرازيل اكتسبت تكنولوجيا متقدمة بعد أن كانت المعدلات تتراوح بين 5 و 6% في بداية التسعينيات أضحت الآن تتجاوز 12 % بل و صلت إلى غاية 19% في بداية الألفية الجديدة ، كل هذا يعود إلى الإرادة التي تمتع بها حكام هذه البلاد الذين حاولوا إخراجها إلى دائرة الضوء عن طريق التعديلات و الإصلاحات التي قاموا بها و التي مكنتهم من جلب التكنولوجيا و توطئتها و المضي بها في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي كانوا ينشدونه حيث استطاعوا تحقيق أمانهم بتضافر الجهود و جعل الاقتصاد البرازيلي يصل إلى مصاف أكبر عشر اقتصاديات في العالم .

¹ <http://donnees.banquemondiale.org> (.07/04/2013 21:00)

خلاصة الفصل الرابع:

لقد حاولت البرازيل كحل الدول التي كانت تحت رحمة المستعمر تحقيق الإستقلال السياسي و الإقتصادي و المضي في طريق النمو و التنمية الاقتصادية وهذا ما أشرنا إليه في هذا الفصل عن طريق التعريف بالبلد وإبراز مكان قوتها الإقتصادية كما أننا حاولنا جاهدين التطرق إلى المراحل الاقتصادية التي مر بها إقتصاد هذه الدولة التي كافحت من أجل الوصول إلى الرقي و التمدن ، و التي أظهرت لنا تجاربها في تحقيق النمو الاقتصادي وكذا أبرزت الأخطاء التي وقع فيها حكامها على مدار عشرين سنة، إلى غاية بداية التسعينيات من القرن المنصرم أين بدأت جملة من الإصلاحات سرعان ما أخرجتها من ويلات الفقر و الدين إلى جناة التقدم و النمو وهذا بقضائها على الفقر الذي كان ملازما لها و تسديد ديونها التي كانت تنهك عاتقها، لكي تبدأ مرحلة جديدة سوف تجعل منها عملاق يقارع كبار القوم على الساحة الإقتصادية و الدولية وأحسن دليل على ذلك تفوقها على الإقتصاد البريطاني في سنة 2011 .

لكن هذه التجربة المفيدة لم تكن وليدة الأمس بل تعود جذورها إلى خمسينيات القرن المنقضي و خاصة في مجال تكوين قاعدة صناعية إنتاجية عن طريق نقل و تطويع المعارف و التكنولوجيا وهذا ما حاولنا التركيز عليه لأنه موضوع الدراسة التي نحن بصدد إجرائها لذا فقد حاولنا إبراز دور الشركات المتعددة الجنسيات في عملية نقل التكنولوجيا إلى هذا البلد و الذي كثيرا ما إرتبط بإسمه بما فبعد عدة محاولات بدأت في العشرينيات وهي تمتد إلى غاية كتابة هذه السطور، إستطاعت البرازيل أن تمتلك قاعدة صناعية تعتمد على تكنولوجيا متوسطة و متقدمة، ما جعل منها تمتلك شركات متعددة جنسيات تنتمي إليها وهذا عن طريق نقل المعارف و التكنولوجيا وتعديل قوانين الاستثمار و التحول إلى الإقتصاد المفتوح في سبيل توفير المناخ الأنسب لجذب الشركات المتعددة الجنسيات التي أضحت المسيطر الأكبر على مصادر العلم و التكنولوجيا خصوصا في الآونة الأخيرة.

وباستقراء البيانات والتحليلات التي وردت في هذا الفصل يظهر لنا أن البرازيل إستطاعت أن تستغل جل المنافذ المتاحة لنقل التكنولوجيا التي أصبحت من ضروريات التنمية الاقتصادية ، عبر الاستثمار الأجنبي المباشر والتراخيص والواردات ونشاط البحث والتطوير وبراءات الاختراع، مع إحتلاف التكنولوجيا التي نقلت عبر هذه المنافذ من حيث الحجم والمستوى، فبعد أن استطاع الإقتصاد البرازيلي التعافي من الإعاقات التي كانت تكبله و إستقطاب كم هائل من الشركات الأجنبية ، لم تبقى حكومته مكتوفة الأيدي بل قامت بإستغلال مكان القوة و التميز في الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تتنافس من أجل ولوج هذا البلد الذي يعد من أكبر أسواق العالم ومفتاح بوابة أمريكا الجنوبية ، و بإستغلال الحكومة البرازيلية لهذه المزايا إستطاعت إستقطاب هذه الشركات العملاقة، وهذا مما مكنها من الإحتكاك بها و نقل المعارف و التكنولوجيا التي تمتلكها و كذا إكتساب الخبرات التي تتمتع بها و القيام بتشجيع البحث و التطوير لمواكبة التكنولوجيا التي تتدفق من الخارج و هذا لا لشيء إلا للتحول من طالب ومتلقي إلى مانح و مصدر ، بعد أن قامت بتصحيح أخطائها الماضية، ووعي حكومتها و شعبها و أحسن ما يمكن الختم به هو ما قاله لولا في كلمة مؤثرة تعليقا على فوز بلاده بتنظيم الأولمبياد وهو يبكي "لقد ساعدت روح البرازيل مدينة ريو على الفوز

بالأملياد في مواجهة مدريد وشيكاغو وطوكيو، لقد قدمت المدن الأخرى عروضاً بينما قدمنا قلباً وروحاً، وأضاف "أعترف لكم بأنني لو مت الآن فإن حياتي ستكون ذات معنى وقيمة، لا يمكن لأحد الآن أن يشكك في قوة الإقتصاد البرازيلي وعظمتنا الإجتماعية وقدرتنا على تقديم خطة ناجحة".¹

¹أمل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، مرجع سابق